

تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت

دراسة تطبيقية على بيت الزكاة

Assessing the Rules of preparing the State Budget in Kuwait

An Applied study on Zakat House

إعداد

محمد راشد الشمري

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عطيه مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني 2012م

تفويض

أنا الموقع أدناه "محمد راشد الشمري" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد

نسخ من رسالتي للمنظمات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية
بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد راشد الشمري

التوقيع: 

التاريخ: 2011/1/15 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت: دراسة تطبيقية على

بيت الزكاة

وأجيزت بتاريخ 15 / 1 / 2012 م

التوقيع

الجامعة

أعضاء لجنة المناقشة

.....
الأستاذ الدكتور محمد عطيه مطر رئيساً ومشرفاً الشرق الأوسط

.....
الدكتور عبدالله أحمد الدعاس عضواً داخلياً الشرق الأوسط

.....
الدكتور توفيق حسن عبدالجليل عضواً خارجياً الجامعة الأردنية

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز البحث.

وأهدي شكري الخاص للأستاذ الدكتور محمد مطر على قبوله للإشراف على هذا

البحث نفع الله به و بعلمه الجميع فله كل التقدير والاحترام.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل والشكر موصول لأساتذتي الأفاضل في قسم

المحاسبة و الأقسام الأخرى فجزى الله الجميع خيراً ووفقهم لما فيه الخير.

محمد راشد الشمري

الإهداء

إلى أمي وأبي الحبيبين رحمة الله عليهما وغفر الله لهما وجمعني بهما في الفردوس الأعلى
إلى زوجتي وأبنائي راشد وفاطمة وطلال وعبدالله
إلى أخوتي أصلحهم الله جميعاً وثبتهم على طاعته
إلى أحبائي وإخواني في الله وإلى كل من شجعني وآزرني وأرشدني وعلمني ووجهني
أهدي هذا البحث
وأسأله سبحانه التوفيق والسداد في القول والعمل.

محمد راشد الشمري

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص باللغة العربية
س	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	(1 – 1): المقدمة
3	(2 – 1): مشكلة الدراسة
3	(3 – 1): أسئلة الدراسة
4	(4 – 1): أهداف الدراسة
5	(5 – 1): أهمية الدراسة
5	(6 – 1): فرضيات الدراسة
6	(7 – 1): حدود الدراسة ومحدداتها

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
8	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
9	(2 - 1): تعريف الموازنة العامة
14	(2 - 2): تطور الموازنة العامة للدولة
15	(2 - 3): أهمية الموازنة العامة للدولة وأهدافها
19	(2 - 4): قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة
34	(2 - 5): مراحل إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت
39	(2 - 6): عيوب الموازنة العامة المعدة وفقا لمنهج (موازنة البنود)
45	(2 - 7): التعريف في بيت الزكاة وأنشطته والمنهج المطبق في إعداد موازنته
49	(2 - 8): تجارب دولية رائدة في تطبيق نموذج موازنة الأداء
59	(2 - 9): الدراسات السابقة العربية والأجنبية
75	(2 - 10): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
77	الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
78	(3 - 1): المقدمة
78	(3 - 2): منهج الدراسة
79	(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها
79	(3 - 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
82	(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات
84	(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
85	(3 – 7): ثبات أداة الدراسة
87	(3 – 8): التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي
89	الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
90	(4 – 1): المقدمة
90	(4 – 2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
109	(4 – 3): اختبار فرضيات الدراسة
120	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
121	(5 – 1): النتائج
122	(5 – 2): التوصيات
123	قائمة المراجع
124	أولاً: المراجع العربية
128	ثانياً: المراجع الأجنبية
129	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل _ الجدول
81	وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة	1 - 3
86	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)	2 - 3
87	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	3 - 3
91	مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لدقة طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة	1 - 4
94	مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لسلامة الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة	2 - 4
97	مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة	3 - 4
100	مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبعة حالياً في بيت الزكاة	4 - 4
103	مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة	5 - 4
106	ملخص نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	6 - 4
110	نتائج اختبار T لعينة واحدة لوجود تأييد من قبل عينة الدراسة لدقة طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة	7 - 4

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل _ الجدول
111	نتائج اختبار T لعينة واحدة لتأييد عينة الدراسة لسلامة الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة	8 _ 4
112	نتائج اختبار T لعينة واحدة لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة	9 _ 4
113	نتائج اختبار T لعينة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة	10 _ 4
114	نتائج اختبار T لعينة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة	11 _ 4
116	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروقات بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة	12 _ 4
119	نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لوجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة	13 _ 4

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
130	أداة الدراسة (الاستبانة)	1
138	التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة	2

تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت

دراسة تطبيقية على بيت الزكاة

إعداد

محمد راشد الشمري

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عطيه مطر

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان نواحي القصور للموازنة التقليدية أو موازنة البنود حيث تؤدي نواحي القصور هذه إلى جعل الموازنة غير صالحة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة ، لذا تم تصميم استبانته مكونة من (23) فقرة شملت أسئلة تغطي خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول؛ غطي طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور أربع فقرات.

المحور الثاني؛ غطي الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور على أهمية خمس فقرات.

المحور الثالث؛ غطي النظام المحاسبي والمطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور أربع فقرات.

المحور الرابع؛ غطي أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمس فقرات.

المحور الخامس؛ شمل أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمس فقرات.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من المحاسبين أصحاب الخبرة سواء العاملين في الموازنة العامة أم المعدين لها وكذلك مدققي الموازنة العامة الداخليين والخارجيين. وتم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها الخمس باستخدام مؤشرات التحليل الوصفي بالإضافة إلى اختبار T-Test لعينة واحدة. وقد توصل الباحث إلى وجود نواحي قصور في المنهجية المتبعة في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة. وأوصت الدراسة بالآتي:

1. ان تطوير طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت وفي بيت الزكاة له دور هام في رفع درجة دقة تلك التقديرات.
2. ان تغيير و تحديث الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة له أهمية قصوى في تحقيق خاصية الملاءمة للمعلومات التي تعرضها الموازنة العامة.
3. ان تحديث وتطوير النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت و في بيت الزكاة له دور هام في توفير البيانات اللازمة لأغراض تخطيط البرامج وتقييم الجهات.
4. ان تغيير وتطوير أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة وفي بيت الزكاة له دور هام في جعل تلك الأساليب كفؤة وفعالة في قياس وتقييم كفاءة الأداء.
5. ان تطوير أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة وفي بيت الزكاة يؤدي إلى تحقيق الأغراض المستهدفة في مجال التحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة الحكومية وتنفيذها.

Assessing the Rules of preparing the State Budget in Kuwait

An Applied study on Zakat House

Prepared by

Muhammad Rashid Al shamari

Supervisor

Prof. Mohammed Matar

ABSTRACT

The study aimed to point out the deficiencies to traditional budget or balancing the budget items as these shortcomings lead to make the budget invalid for the purposes of planning, controlling, evaluation of performance and decision making in the government units. This study can be considered a field study in which the researcher followed the analytical descriptive method. Therefore, a questionnaire of 23 paragraphs, covering the five main themes, has been prepared:

Axis I: It covered methods of preparing the estimates of the chapters and items of the general budget in Kuwait. The question associated with this axis included four paragraphs.

Axis II: it covered methods currently used in the presentation of budget items for the State of Kuwait and being currently applied, including Zakat. The question associated with this axis included the importance of five paragraphs.

Axis III: It covered the accounting system being applied in the general budget of State of Kuwait as well as the Zakat House. The question associate with this axis included four paragraphs.

Axis IV: It covered the methods of financial control being practiced by the competent authorities in preparing the general budget which also currently applied in the Zakat House. The question associated in this axis included five paragraphs.

Axis V: It included external auditing process exercise by the Department (Diwan) of Audit in examined and auditing the items of the general budget currently applied in Zakat House. The question associated with this axis includes five paragraphs.

The questionnaire had been distributed on a sample of accountants with experience, working on the General Budget or participating in the preparation of it as well as to the internal and external auditors of the General Budget. The study data were analyzed and its five hypothesis by using the descriptive analysis indicators as well as well as t-test.

The researcher found that there are shortcomings in the methodology used in preparing the general budget of the State of Kuwait and the Zakat House. The study recommended the following:

- 1- The development of methods of preparing the estimates of the general budget chapters and items in the State of Kuwait and Zakat House has an important role in raising the accuracy of such estimates.

ع

- 2- Change and update the methods being used in the presentation of the budget items of the State of Kuwait and the Zakat House have a paramount importance in achieving the characteristic of relevance of information offered by the General Budget.
- 3- The modernization and development of the accounting system applied in the General Budget in the State of Kuwait and Zakat House plays an important role providing the necessary data for the purpose of planning programs and evaluation agencies.
- 4- Changes and development of the financial control methods being applied by the competent authorities in preparing the general budget and Zakat House plays an important role in making such methods more efficient and effective to measure and assess the performance efficiency.
- 5- The development of methods of external audit exercised by the Department of Audit in examining and auditing the budget items and in the Zakat House lead to achieve the target objectives in the field of verification of the safety procedures used in the preparation and implementation of the government budget.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- (1-1): المقدمة
- (2-1): مشكلة الدراسة
- (3-1): أسئلة الدراسة
- (4-1): أهداف الدراسة
- (5-1): أهمية الدراسة
- (6-1): فرضيات الدراسة
- (7-1): حدود الدراسة ومحدداتها

(1-1): المقدمة

نالت الموازنة العامة للدولة عناية كبيرة واهتماماً فائقاً لأنها تختبر مدى توفر التوازن بين الإيراد العام والإنفاق العام للدولة وأيضاً لأنه من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للدولة وكذلك تحقيق الأهداف في كل مناحي الحياة . إلا أن السياسات المالية لكثير من الدول قد تقبل تحميل الموازنة بعجز بحيث تكون هناك زيادة في تقديرات الإنفاق العام عن تقديرات الإيرادات العامة وذلك إذا رغبت في إتباع سياسة توسعية في الإنفاق أو تحميل الموازنة بفائض أو احتياطي بحيث تكون تقديرات الإنفاق العام أقل من تقديرات الإيرادات العامة وذلك إذا ما رغبت في إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق. وبذلك تطور المفهوم الحديث للموازنة العامة من كونها مجرد قائمة لتوزيع موارد الدولة على مختلف أوجه الاستخدام، إلى أداة اقتصادية هامة يمكن عن طريقها استقراء مختلف سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتبويب الموازنة العامة في دولة الكويت تحت عناوين رئيسية هي الأبواب وهذه الأبواب تنفرع إلى مجموعات وبنود وأنواع، بحيث ينفرع الباب إلى مجموعات وتقسم كل مجموعة إلى عدد من البنود تفل أو تكثر بحسب طبيعة المجموعة، ويقسم البند بعد ذلك إلى أنواع (فروع). وبصفة عامة يختص الباب الأول بالمزايا العينية والنقدية للموظفين (الرواتب). ويختص الباب الثاني بالمستلزمات السلعية والخدمات ويختص الباب الثالث بالمصروفات الرأسمالية (وسائل النقل والأثاث والآلات والأجهزة والمعدات). في حين يختص الباب الرابع بالمشاريع الإنشائية، ويتم أيضاً إعداد تقديرات مشروع الموازنة لتكون موزعة على اثني عشر شهراً تبدأ من

1(نيسان) وتنتهي في 31 (آذار) ، ولدى الحديث عن إعداد تقديرات مشروع الموازنة العامة في دولة الكويت يقصد بذلك تطبيق أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964م بإنشاء ديوان المحاسبة والمرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 والخاص بقواعد إعداد الموازنات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

(2-1): مشكلة الدراسة

من خلال تجربة وخبرة الباحث لدى عمله في بيت الزكاة، توصل إلى وجود خلل في المنهجية المتبعة في إعداد الموازنة العامة بدولة الكويت، وتتمحور أوجه هذا الخلل في خمسة مجالات رئيسة هي:

1. طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت.
2. الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة بدولة الكويت.
3. النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت.
4. أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة.
5. أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت.

(3-1): أسئلة الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابات للأسئلة التالية:

1. هل طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة دقيقة؟
2. هل الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة؟
3. هل النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسب؟
4. هل أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة؟
5. هل أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة؟
6. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تأييد الفئات المشمولة في عينة الدراسة عن نواحي قصور في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة؟

(4-1): أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. إبراز وبيان المراحل الأساسية المطبقة في إعداد الموازنة العامة بدولة الكويت عامة وفي بيت الزكاة على وجه الخصوص.

2. إبراز عيوب تلك الموازنة أو موازنة البنود وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجه إعدادها.

3. اقتراح سبل العلاج المناسبة لتلك العيوب.

(1-5): أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأنها بحثت موضوعا هاما ويوفر على الدولة مبالغ وأموال طائلة تصرف من غير توجيه أو مراقبة صحيحة وفاعلة وأيضا تسليط الضوء على قواعد إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وتشخيص المشاكل التي تصاحب إعدادها والرقابة على تنفيذها وإبراز القواعد والقوانين الخاصة بالاعتمادات وذلك بالتطبيق على بيت الزكاة بدولة الكويت وبذلك تخدم الدراسة وبالنتائج التي ستكشف عنها جميع الجهات ذات العلاقة بالموازنة العامة سواء داخل بيت الزكاة نفسه أو على مستوى القطاعات الأخرى بدولة الكويت، وبيان عيوب الموازنة التقليدية أو موازنة البنود. حيث تؤدي العيوب المذكورة في البحث إلى جعل الموازنة غير صالحة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية وأيضا يترتب على ذلك صعوبة تقييم أداء العاملين في الوحدات الحكومية وصعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحكومية ومن ثم تنشأ ظاهرة اللامبالاة وعدم المواظبة والانتظام في أداء الخدمات العامة من جانب العاملين بالوحدات الحكومية.

(1-6): فرضيات الدراسة

في ضوء مجالات الخلل الخمسة الرئيسية التي يراها الباحث بخصوص الموازنة العامة بدولة الكويت، وكما تطبق في بيت الزكاة تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

H01: أن طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة دقيقة.

H02: أن الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة.

H03: أن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسب.

H04: أن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة.

H05: أن أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة.

H06: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تأييد الفئات المشمولة في عينة الدراسة عن نواحي قصور في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.

(7-1): حدود الدراسة ومحدداتها

1. الحدود الزمنية: وهي الفترة التي سيقوم الباحث خلالها بإعداد الدراسة الميدانية وتوزيع

الاستبانات والتي ستبدأ من بداية شهر (أكتوبر) 2011 حتى (نوفمبر) 2011.

2. الحدود المكانية: تنحصر الحدود المكانية في مجموعة مختلفة من الإدارات والأقسام المالية

ذات العلاقة بإعداد موازنة دولة الكويت .

وقد واجهت الدراسة صعوبات ومعوقات عديدة شكلت محددات على نطاقها ومدى شمولها من الناحيتين النظرية والعملية ومن أهم محددات هذه الدراسة ما يلي:

1. ندرة الدراسات السابقة الأجنبية نظرا لأن موضوع الدراسة عندهم يتعلق في معظمه بتمويل نفقات التعليم وذلك حسب علم الباحث.

2. محدودية إمكانات الباحث المالية في استخدام شبكة الانترنت من حيث القدرة على الدخول على بعض مواقع الشبكة التي تتطلب دفع مبالغ مسبقا قبل الاطلاع والدخول عليها مما يعني الحاجة لوقت كبير في البحث في مواقع أخرى لا تتطلب الاشتراكات المالية وغيرها من الصعوبات في هذا الشأن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- (2-1): تعريف الموازنة العامة
- (2-2): تطور الموازنة العامة للدولة
- (2-3): أهمية الموازنة العامة للدولة وأهدافها
- (2-4): قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة
- (2-5): مراحل إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت
- (2-6): عيوب الموازنة العامة المعدة وفقا لمنهج (موازنة البنود)
- (2-7): التعريف قي بيت الزكاة وأنشطته
- (2-8): تجارب دولية رائدة في تطبيق نموذج موازنة الأداء
- (2-9): الدراسات السابقة العربية والأجنبية
- (2-10): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتجارب دولية

2-1): تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة في الوحدات الحكومية بأنها بيان مالي يتضمن المصروفات التقديرية خلال سنة مقبلة من ناحية، والإيرادات التقديرية اللازمة لتمويلها من ناحية أخرى، وترتبط الموازنة العامة عادة بالخطة العامة وذلك باعتبارها البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة والذي يكون موجهاً في تحقيق أهداف محددة في إطار هذه الخطة وفي ظل السياسة العامة للدولة.

"وتعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية (الدوري، والجناي، 1999: 12).

كما أن الموازنة، بوصفها برنامجاً سنوياً حكومياً، تعبر عن توجهات السلطة العامة للسنة المقبلة، وترجم بصورة رقمية، جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتملة إدخالها. فإذا تضمنت الموازنة مثلاً زيادة في الإعتمادات المخصصة للتربية الوطنية فإنها تكون قد استهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه، وإذا خفضت دولة كبرى اعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسناً سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك، وشفيق، 2003: 9).

وأشار خليل واللوزي (2000: 300) إلى "أن الموازنة في مفهومها الضيق هي بيان مجاز يتضمن على تقدير بالإجراءات مساوياً لتقدير النفقات العامة".

وأضاف خليل واللوزي (2000، 301) إلى أن الموازنة في مفهومها الواسع "هي تقدير أو تخصيص لمقدار الإيرادات العامة التي من المحتمل الحصول عليها من مختلف الإيرادات، كما

تتضمن على تقدير لمقدار النفقات العامة المتوقع إنفاقها خلال فترة زمنية محددة فهي إذن مبالغ قد تتحقق بالفعل وقد لا تتحقق".

وبين الوادي وعزام (2000: 131 – 132) "إن الموازنة عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية، وهي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية وهي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية للحكومة.

كما أنها خطة مرسومة للسياسة الإنفاقية للحكومة ولذلك فإن لها آثار اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية متنوعة على مستوى الدولة اقتصادها القومي.

"وهي تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة. كما تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية".

وعرف (البطريق، وآخرون، 2000: 77) الموازنة بأنها "التعبير لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع".

وأشار (النقاش، 2001: 101 – 102) إلى أنه " هنالك ثلاثة مفاهيم لعملية الموازنة واضحة

في مجال الأساليب الاقتصادية والتنظيمية Economic And Organizational Approaches إلى ما

يلي:

- إن عملية الموازنة هي عملية متتالية الحلقات تحقق أهدافها المثلى والأفضل والتي تتعامل في الأساس مع النظريات المعيارية Normative Theories لتوزيع الموارد Resource Allocation وتحقيقها بالشكل الأحسن المجدي، والتي بدورها تتعامل مع حالة تعظيم (الوصول إلى أعلى حد ممكن وأعلى مستوى) من الرفاهية والرخاء الفردي والاجتماعي.

- ينظر إلى عملية الموازنة Budgeting كونها عملية بيروقراطية داخلية تشتمل على نظريات تعمل على مقارنة الأساليب التطبيقية للحكومات صوب تخصيص الموارد للمؤسسات المختلفة في العالم التجاري.

- الأساليب العلمية الواقعية والوصفية التي تربط قرار الموازنة وتحديدتها بالطلب على الخدمات التي تنتظر إلى الموازنة كونها قد تقرر في نهاية المطاف في خضم عملية بيروقراطية مع الإشارة إلى المتغيرات والعوامل الداخلية (ومنها كلفة هذه الخدمات) والتي تسمى Endogenous Variables والمتغيرات والعوامل الخارجية (وهي توفر الإيراد) وتسمى أيضا بـ Factors Exogenous. "

كما أضاف (البحر، والحميدي، 2002: 131) "عدة تعريفات للموازنة العامة منها:

- الموازنة عمل سياسي حيث أنها المرآة التي تعكس طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسات التي تنتهجها الدولة لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

- الموازنة هي البرنامج التحليلي والتفصيلي لجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- الموازنة خطة تلخص تجربة الماضي وتعبر عن الموقف الجاري وتجسد توقعات المستقبل.

- الموازنة تقدير متوازن للإيرادات والمصروفات لفترة محددة من الزمن، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعتبر تنظيمياً مالياً متكاملًا.

- الموازنة أداة تنفيذية بالإضافة إلى كونها أداة تخطيطية ورقابية.

- الموازنة ليست أداة محاسبية فقط تهتم بالتوازن الحسابي، وإنما هي أيضاً أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود. "

وذكر (ذنيبات، 2003: 266) "تعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية وبناءً على هذا التعريف فإن الموازنة العامة ليس أداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها.

وأشار (راضي، و حجازي، 2006: 12) "بأن الموازنة هي خطة (أو برنامج) للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لمنشأة معينة، في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة مقدماً، باستخدام أفضل الوسائل، والأساليب، والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف".

"كما تعرف الموازنات بأنها، تعبير رقمي (كمي وقيمي) عن خطة النشاط المتعلقة بفترة مالية مقبلة، ووسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ، وأداة يتم من خلالها توزيع المسؤوليات التنفيذية

بين العاملين حتى يمكن تقييم الأداء ومتابعة التنفيذ والتحقيق من تحقيق الأهداف المرسومة واتخاذ القرارات المطلوبة " (فتح الله، والعوام، 2002: 14).

"كما يذكر أن، الموازنة تنطوي على عملية ترجمة للأهداف التنظيمية الكلية، إلى وحدات مالية يتم استخدامها كمعايير أو أهداف للأداء، حيث يتم بعد ذلك قياس الأداء الفعلي وتقييمه بالمقارنة مع الموازنة، ويتضمن نظام الموازنة الأهداف والمعايير والمقاييس، وكذلك المكافآت، باعتبار أن بيانات الموازنة تستخدم في أنظمة تقييم الأداء والمكافأة عليه" (الوايل، 1995: 14).

وأشار (العناني، 1992: 117) "أنه قد وردت عدة تعريفات للموازنة العامة للدولة يمكن

تلخيصها كما يلي:

- هي بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة محددة الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة العامة.

- تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الحكومة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة ويصدر سنوياً قانون يربطها وذلك بعد اعتماد السلطة التشريعية.

- تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية".

2-2): تطور الموازنة العامة للدولة

لقد تطورت الموازنة العامة للدولة تطوراً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضي حيث مرت بمراحل عديدة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واتساع الدور الذي تلعبه الدولة في هذه المجالات، وقد كان أيضاً للتقدم في مجال العلوم الإدارية والسلوكية والكمية الأثر الكبير في إحداث هذه التطورات، وقد اتخذ التطور في الموازنة العامة للدولة اتجاهات عديدة أهمها:

1- موازنة الرقابة : تطوير أساليب القياس وأسس إعداد الموازنة، ووسائل المتابعة، والرقابة على تنفيذها.

2- موازنة البرمجة والأداء : التركيز على جوانب المسؤولية وتحديدها والتقرير عنها في المراحل المختلفة للموازنة بحيث تتمحور عملية الموازنة حول وحدة قرارية معينة أو برنامج أو نشاط معين.

3- موازنة التخطيط والبرمجة : التركيز على الجوانب التخطيطية والقرارية التي تسبق إعداد الموازنة أو تتلازم مع مراحلها الأولى واعتبار هذه الجوانب جزءاً أصيلاً في عملية الموازنة.

4- الموازنة الصفرية : تطوير النظام المحاسبي الحكومي بحيث يوفر البيانات والمعلومات التحليلية عن الإيرادات والمصروفات التي تمكن من تقييم أداء الوحدات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها.

5- تطوير التقارير من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت بحيث تكون أكثر فعالية في معاونة ومساعدة مستخدمي تلك التقارير (البحر، والحميدي، 2002: 175).

2-3): أهمية الموازنة العامة للدولة وأهدافها

ذكر (ذنيبات، 2003: 373-374) تكتسب الموازنة العامة دوراً مهماً في المالية العامة وتأخذ أبعاداً سياسية اقتصادية واجتماعية في الدول على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية ومن أبرز النتائج التي ترتبت على زيادة هذه الأهمية دور الموازنة في المالية الحديثة عما كان عليه سائداً عند مفكري المالية التقليدية".

1. أهمية الموازنة العامة في الجانب السياسي

تحتل الموازنة العامة من الناحية السياسية أهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية؛ ذلك أن إرغام السلطة التنفيذية في كل عام اللجوء إلى البرلمان من أن يعتمدها نواب الشعب تمهيدا لأصرف النفقات العامة في تحصيل الإيرادات، ويعني ذلك إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس، وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية، ومما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن الثورات، والاضطرابات والتغيرات التي تتناول الدساتير موضوعا لها تعود في معظم أسباب حدوثها إلى سوء واضطراب الأحوال المالية وما يترتب على ذلك من زيادة مطالبات المواطنين بتوسيع مدى سلطتها فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية في الدولة.

وبشكل عام فإن القوة السياسية في الدول تميل إلى تركيز السلطة في يد من يملك حق اعتماد الموازنة، وتكاد القوتان السياسية، والمالية في الدولة الديمقراطية تتركز في يد ممثلي الشعب في المجالس النيابية وتتركز القوتان المذكورتان في يد السلطة التنفيذية في الدول ذات

الأنظمة الديكتاتورية وهذا الأمر في غاية الصعوبة (إن لم يتعذر فعلاً) إخضاع السلطة لرقابة مؤثرة من ناحية المجالس النيابية في هذه الدول ويلاحظ أن اعتماد البرلمان للموازنة من شأنه أن يزيد الثقة المالية للدولة بالنظر بما يؤدي إليه إخضاع هذه السلطة للرقابة الدقيقة والعلنية من أبعادها عن تحكم السلطة التنفيذية علاوة عن أنه يضيق من نطاق المفاجآت التي يتعرض لها دائنوا الدولة مما يزيد من طمأننتهم وثقتهم بها.

2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة

تكتسب أهمية الموازنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من حيث أن نطاق دور الدولة كبير وذا أهمية في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والصحية والتعليمية وفي كل مناحي الحياة ، وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل القويم بين الفئات الاجتماعية أو الطبقات ، و من خلال استخدام الضرائب، وتوجيه النفقات العامة، والمحافظة على استقرار الأسعار وتنظيم النسل وحل مشكلة البطالة والاهتمام بالإنتاج المحلي وحل مشكلة العجز المائي وتوازن ميزان المدفوعات والاهتمام بالزراعة. وقد أخذت الموازنة دوراً كبيراً في العصر الحديث وأصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصادياً وأكثر توسعاً عما كان عليه سابقاً، ولم تقتصر الموازنة على أنها مجرد عمل لتقدير الإيرادات والنفقات العامة وحصول الإذن على تنفيذ بنودها فحسب، وإنما تحددت أهدافها بشكل يختلف عما كانت عليه في ظل النظرية التقليدية حيث أصبح من أهدافها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغلة، والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة أما الدول ذات الاقتصاد المختلف لاسيما الدول الاشتراكية

فيزداد دور الموازنة بصورة كبيرة نظراً لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط القومي وكذلك تصحب الموازنة عندئذ جزءاً من الخطة المالية العامة للدولة أهم أدواتها المالية التنفيذية".

وأشار (عيسى، 2011: 27) "إن الموازنة العامة لا تعتبر فقط عن مجرد تقدير الإنفاق وإيراد الدولة لفترة مقبلة وإجازة لهذه التقديرات، بل تعكس أيضاً أهدافاً وأهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية".

ولخص (البحر، والحميدي، 2002: 131-132) أهداف الموازنة في ثلاثة أهداف رئيسية

هي:

أ- أهداف تخطيطية:

تهدف الموازنة إلى المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وذلك من خلال:

- حصر احتياجات وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.
- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ب- أهداف رقابية

وتهدف الموازنة إلى المعاونة في تحقيق ورقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك

من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.

- تقييم الأداء بمقارنة الإيرادات والمصروفات الفعلية بتقديرات الموازنة وتحليل الفروق واقتراح الإجراءات التصحيحية.
- الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها.
- المعاونة في تخفيض وضغط وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.
- التحقيق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالي منها والإدارية.

ج- أهداف سلوكية

تهدف الموازنة إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك

من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.
- تحقيق التوافق بين أهداف الفرد وأهداف الوحدة، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.
- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الموازنة، ووضع أهداف، ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.
- توفير أساس عادل للثواب والعقاب.
- زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من أسفل إلى أعلى.

- تحقيق التغذية الإسترجاعية (المرتدة) بما يمكن الرؤساء من التعرف على حقيقة ما يجري في أماكن العمل وإدراك حقيقة شعور العاملين وإحساسهم.

(2-4): قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

تخضع الموازنة العامة لعدد من القواعد التي يجب الأخذ بها في مختلف مراحل دور الموازنة، بحيث تكفل لها مقومات الوضوح، والواقعية، وحسن استخدام الأموال والرقابة عليها من الجهات صاحبة الاختصاص، ويجب التأكيد هنا على أن هذه القواعد ليست أموراً ثابتة لا يمكن للحكومة تجاوزها أو الخروج عليها، فقد تواجه بعض الحكومات مشاكل اقتصادية، أو مالية تجبرها أحياناً على تجاوز هذه القواعد؛ وعليه فإن من الضروري أن يتوفر للموازنة وفي جميع مراحلها قدر كبير من الموازنة لمواجهة المواقف المتغيرة التي تطرأ بين الحين والآخر (الهور، 1994: 25).

ولقد أشار أيضاً (البحر، والحميدي، 2002: 135) إلى أنه "يتم إعداد الموازنة العامة للدولة في صورتها التقليدية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في مجال المحاسبة الحكومية، ويطلق عليها عادة قواعد الموازنة" أي الأمور التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند إعداد الموازنة الحكومية".

وفيما يلي بعض القواعد التي أشار إليها مجموعة من الباحثين :

1. قاعدة الدورية

يرى (خليل، واللوزي، 2000: 318-319) "أن معظم الأنظمة المالية في العالم تأخذ بمبدأ سنوية الموازنة العامة حيث يتم إعداد مشروع الموازنة العامة لسنة قادمة، ويتم تصديق السلطة التشريعية على مشروع الموازنة العامة سنوياً، كما تقوم دوائر الدولة بتنفيذها خلال فترة سنة.

وهناك عدة أسباب تدفع الدولة لإتباع مبدأ السنوية في الموازنة العامة منها:

- أن من الصعوبة بمكان إعداد تقديرات دقيقة بالإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لفترة تزيد عن سنة.

- أن حجم الإيرادات والنفقات المتحققة فعلاً يتقلب باختلاف أشهر وفصول السنة، وذلك لا يمكن اعتماد هذا الشهر أو ذاك ولا هذا الفصل أو ذلك في التقدير، لأن ذلك يقود إلى تقديرات غير دقيقة وبعيدة عن الواقع.

- إن عملية إعداد مشروع الموازنة العامة ومن ثم تصديقه يتطلب جهداً ووقتاً، ولذلك ليس من السهولة بما كان تكرار العملية لفترة تقل عن السنة.

- أن البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وحسابات الدخل القومي والحسابات الأخرى ذات العلاقة بالموازنة العامة هي حسابات سنوية في أغلب دول العالم.

- أن زيادة فترة الموازنة عن سنة تقود إلى ضعف رقابة السلطة التشريعية، بينما قصر فترة الموازنة العامة عن سنة يؤدي إلى إرهاق موظفي الدوائر المختصة وارتفاع في تكلفة الأعداد.

وذكر (البحر، والحميدي، 2002: 135) "تعرف هذه القاعدة أيضاً بقاعدة السنوية وتقضي

بإعداد تقديرات الموازنة عن فترة مالية مدتها عام كامل "أو عامين على أكثر تقدير" ويمكن أن

تكون السنة سنة ميلادية أو سنة متداخلة، ويرجع اختيار السنة الكاملة "أو السنتين" للموازنة إلى الاعتبار العام والمتضمن التقسيم الطبيعي للفترات المحاسبية، وأن التقديرات عن فترة أطول من سنة أو السنتين تكون غير دقيقة وأكثر تأثيراً بعدم التأكد بالنسبة لعوامل كثيرة منها تقلبات الأسعار، وقدرة وكفاءة الوحدات الإدارية والتغيرات في السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أن إعداد الموازنة على فترة تقل عن السنة يعرض تقديراتها إلى التقلبات الموسمية، وزيادة الأعباء والمجهودات الخاصة بأعدادها مع العلم أن معظم المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة تتجه لأن تكون موازنتها عن عامين حتى يكون هناك وقت لدراسة النتائج وتعديل الانحرافات المتوقعة في الموازونات القادمة.

وأشار (الوادي، وعزام، 2000: 136-137) "يقصد بقاعدة السنوية أن تكون المدة التي تغطيها الموازنة التي تغطيها الموازنة سنة واحدة، مع عدم اشتراط اتفاقها مع السنة الميلادية وإنما تحدد السنة تبعاً لظروف كل دولة على حدة.

ومن الملاحظ بأن تاريخ بداية السنة المالية تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها الإداري والتشريعي.

ففي حين تبدأ السنة المالية في معظم دولة العالم مع بداية السنة الميلادية أي اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي مع نهاية شهر كانون الأول إلا أن ذلك لا ينطبق على كافة الدول. ومثال على ذلك:

أمريكا تبدأ السنة المالية في اليوم الأول من شهر تشرين الأول.

كندا تبدأ السنة المالية في اليوم الأول من شهر نيسان.

السويد تبدأ السنة المالية في اليوم الأول من شهر تموز.

تركيا تبدأ السنة المالية في اليوم الأول من شهر آذار.

ومن أسباب اختيار السنة كفترة زمنية قياسية للموازنة العامة:

- صعوبة تقدير وتنبؤ إيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت لفترة طويلة. أي أكثر من سنة واحدة.
- إن إطالة فترة الموازنة إلى أكثر من سنة يقود إلى ضعف الرقابة عليها.
- ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية إلى كافة المواسم والمحاصيل. والسنة هي الفترة الزمنية التي توفر هذا الشرط فإذا كانت الفترة الزمنية أقل من سنة فإنها لن تشمل كافة المواسم والمحاصيل، وهذا يضعف من إمكانية مقارنة الموازنة الحالية بالموازنات السابقة كما أن إطالة فترة الموازنة إلى أكثر من سنة تقود إلى نفس النتيجة. "

وبين (عيسى، 2011: 32-33) "يقصد بقاعدة السنوية تقدير إنفاق وإيرادات الدولة لمدة

عام واحد، وأن يتم بصفة دورية، وتعتبر هذه الفترة من الناحية العلمية أقصر فترة تتلاءم مع

خصائص الموازنة، ولعل أهم مبررات سنوية الموازنة ما يلي:

- ضمان الرقابة الدورية والفعالة من جانب السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.

- فترة سنة واحدة هي فترة طبيعية تغطي المواسم الفصلية الأربعة.

- الكثير من مقومات الحياة الإنسانية والطبيعية يقاس بالسنة الواحدة.

- ملائمة فترة السنة لعملية إعداد الموازنة.

وتعني قاعدة السنوية التزام الحكومة بإنفاق مبالغ النفقات المدرجة بالموازنة وتحصيل الإيرادات الواردة فيها خلال فترة تنفيذها، وفي حال ما إذا كانت الفترة أقل من سنة، فإنه من الصعب تحقيق توازن الموازنة في الفترات التي تقل عن عام.

وكذلك فإن المشروعات الخاصة تكون موازنتها سنوية لتحديد وضعها المالي، وهذه الموازنات لها أثرها على جانب إيرادات الدولة، وبالتالي يجب توحيد مدة العمل بين المشروعات الخاصة وموازنة الدولة.

وكذلك لا بد من اقتصاد الجهد والمال الذي ينفق في إعداد واعتماد الموازنة بين المشروعات الخاصة وموازنة الدولة إذا تكرر أكثر من مرة في العام.

ولكن ومع تطور وظائف الحكومة واتساع نطاقها، وانتقال هذه الوظائف إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت للوجود مشاكل تطبيق مبدأ السنوية من أهمها:

- مشكلة البعد الزمني لأكثر من سنة للمشروعات العامة.

وفيما يخص تاريخ بداية السنة المالية، الذي يعني اليوم الأول الذي يبدأ فيه تنفيذ الموازنة بعد المصادقة عليها، وتاريخ انتهاء السنة المالية للموازنة، الذي يقصد به تاريخ آخر يوم لتنفيذ هذه الموازنة، فإن هذا التاريخ يختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية مثل: المواسم والمحاصيل الزراعية أو الموارد الطبيعية وغيرها.

لقد أتفق على قاعدة سنوية للموازنة في مختلف الدول بغض النظر عن توقيت بدايتها ونهايتها، وقد ترتب على سنوية الموازنة إلغاء كافة المخصصات غير المستغلة في نهاية السنة". (الهور، 1994: 25).

2. قاعدة الشمول

"يجب أن تشمل الموازنة العامة للدولة كافة أوجه النشاط التي تقوم بها الدولة سواء كان نشاطاً خدمياً أو اقتصادياً، فلا يجوز عمل مقاصة بين الإيرادات والمصروفات بل يجب أن يدرج إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات وليس الفرق بينهما." (البحر، والحميدي، 2002: 136).

ويرى (خليل، واللوزي، 2000: 136) يجب أن تشمل الموازنة العامة على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة ولا يجوز إدخال صافي الإيرادات بعد طرح بعض النفقات من الإيرادات العامة وهو يعني بالنسبة للدولة ككل.

وأشار (عيسى، 2011: 33-34) "ويقصد بهذه القاعدة تدوين جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها، وهذا يعني عدم الأخذ بأسلوب الموازنة الصافية وهي خصم جميع نفقاتها من إيراداتها.

والهدف من هذه القاعدة هو إحكام رقابة السلطة التشريعية على النشاط المالي للحكومة، وكذلك يساعد على تطبيق الرقابة بشكل دقيق وواضح مما يسمح بمحاربة الإسراف والتبذير، والتي تعني عدم جواز تخصيص إيراد معين لإنفاق معين، فالإيرادات تمثل وحدة واحدة تصب بكاملها في الموازنة العامة.

وكذلك قاعدة تخصيص الاعتمادات وهي الأكثر أهمية ويراد بها عدم الاعتماد الإجمالي للنفقات من طرف المجالس النيابية، بل يجب تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، وهو ما يتيح للمجالس مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته ومما يقيد في إنفاق السلطة التنفيذية.

ونتيجة للتوسع الكبير للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى الخروج عن هذه القاعدة في عدة مجالات منها إدارة المرافق العامة والمشروعات الاقتصادية، وكذلك فرض بعض الضرائب والرسوم لأغراض خدمات مقابلة للجمهور.

وتبقى تشريعات الموازنة في الدول تنص من حيث المبدأ، إما صراحة أو ضمناً على الأخذ بمبدأ عدم التخصيص للإيرادات مقابل نفقات معينة.

وبين (الوادي، وعزام، 2000: 135-136) أن هذه القاعدة تقوم على أساس عدم اتباع طريقة الموازنة الصافية وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات، والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما. أي عدم اتباع طريقة النتائج الصافي التي لا يسجل فيها إلى فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة.

طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين المصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول عليها، كما تجري مقاصة بين النفقات وبين الإيرادات التي ترتبت عليها.

وهذا يقود إلى أدرج فائض الإيرادات في باب الإيرادات في الموازنة العامة وفائض المصروفات في باب المصروفات في الموازنة، أما الطريقة الإجمالية فتبين على أساس إدراج كافة النفقات والإيرادات دون إجراء أية مقاصة.

ويؤخذ على قاعدة الموازنة الصافية أنها تضعف الرقابة البرلمانية على نفقات وإيرادات الدولة لأن ذلك يؤدي إلى إخفاء بعض النفقات أو عدم الاقتصاد فيها اعتماداً على أنه لا يظهر في الموازنة إلا النتيجة الصافية.

ويقضي هذا المبدأ بعدم عمل مقاصة بين الإيرادات والمصروفات في دائرة معينة وإنما بإثبات كافة الإيرادات والمصروفات لتلك الدائرة كما هي، ومن شأن هذه القاعدة أن تحول دون الإسراف في مصروفات الدوائر الحكومية المختلفة كما أنها تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها الدقيقة على مالية الدولة. (الهور، 1994: 26).

3. قاعدة الوحدة

وتقضي هذه القاعدة بأن توضع تقديرات الإيرادات، والمصروفات في وثيقة واحدة أي في مجلد واحد شامل، وتحقق هذه القاعدة إمكانية التعرف على جميع إيرادات ومصروفات الدولة بصورة كاملة مما يسهل على المستخدمين وخاصة السلطة التشريعية من تحليل، ودراسة الموازنة والتعرف على العلاقات المتداخلة بين عناصرها المختلفة، وبما يمكنها أيضاً من إجراء المفاضلة بين المشروعات والبرامج الحكومية.

والجدير بالذكر أنه نتيجة لتطور دور الدولة وخاصة توسعها في ممارسة الأنشطة الاقتصادية أصبح من الضروري تفسير هذه القاعدة بشيء من المرونة بحيث تسمح بأن تقدم الدولة الموازنة في وثائق متعددة كالموازنات الملحقة والموازنات المستقلة طالما أن هذه الوثائق تشمل جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها. ("البحر، والحميدي، 2002: 136).

ويرى (خليل، واللوزي، 2000: 307) إن من مزايا الأخذ بمبدأ وحدة الموازنة هو سهولة التعرف على المركز المالي للدولة وذلك بمجرد الاطلاع على الإيرادات والنفقات التي تضمنتها الموازنة العامة الواحدة وأيضاً الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والدين العام وكيفية تغطيته.

وبين (الوادي، وعزام، 2000: 135) تقضي هذه القاعدة بضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة، ووسائل تمويلها. وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها.

تعدد الموازنات يعرقل من عملية عرض عناصر الموازنة بصورة واضحة.

وتأتي أهمية وحدة الموازنة من ضرورة إيضاح الحالة المالية للدولة، وهذا بدوره يحقق فائدتين أساسيتين:

أ- إيضاح إساءة استخدام الأموال، فاستخدام موازنات متعددة تخفي عملية سوء استخدام الأموال العامة وتبذيرها.

ب- تمكن السلطة النيابية من مباشرة سلطتها الكاملة على الرقابة المالية العامة. فعرض موازنة عامة شاملة على السلطة النيابية يمكنها من إجراء مفاضلة بين كافة وجوه الإنفاق بحيث تقر ما تراه مناسباً وتستبعد ما لا يرى ضرورة له. "

تقضي هذه القاعدة بإدراج كافة إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة وذلك حتى يتسنى لمن يريد الاطلاع على موازنة الدولة أن يعرف بكل سهولة هل تحقق عجزاً أو فائضاً كما يسهل مهمة الرقابة من قبل السلطة التشريعية وأجهزة الرقابة الأخرى (الهور، 1994: 26).

4. قاعدة النشر والعلانية

يجب أن تنشر الموازنة وتبلغ للجهات المختلفة (المجلس التشريعي، المواطنين، الوزارات والمصالح، الوحدات الإدارية)، ويختلف أسلوب النشر ومستوى تفصيل وطبيعة البيانات الواجب

نشرها، فعلى سبيل المثال بالنسبة للجمهور بصفة عامة يتم نشر إجماليات عن أهم عناصر الموازنة من إيرادات، ومصروفات، وقيمة العجز، والاتجاهات العامة الاقتصادية، والاجتماعية للموازنة لبيان دور الموازنة في رفع المستوى المعيشي وتوفير السلع والخدمات اللازمة لمعظم أفراد الشعب (الدعم مثلاً)، كما يتم نشر بيانات مقارنة مع السنوات الماضية وفي صورة إحصائية وبيانية يسهل على الجمهور فهمها. أما بالنسبة للسلطة التشريعية حيث يتم اعتماد الموازنة فينبغي إبلاغها بالموازنة في صورة تفصيلية مما يسهل دراستها واعتمادها حيث يتطلب ذلك معرفة الأهمية النسبية للمصروفات الجارية والرأسمالية، وتوزيع الموازنة على المناطق الجغرافية والوحدات الإدارية المختلفة، ومدى اتساق الموازنة مع خطط التنمية الاقتصادية، وبالنسبة للوحدات الإدارية والفرعية يتم إبلاغها بما يخصها من تقديرات الموازنة بصورة تفصيلية وتحليلية دقيقة مما يسهل عملية تنفيذ الموازنة والرقابة عليها" (البحر، والحميدي، 2002: 36-37).

5. قاعدة عدم التخصيص

ويطلق عليها قاعدة عمومية الإيرادات والمصروفات، وتعني عدم وجود ارتباط بين الإيرادات والمصروفات على مستوى الوحدة الإدارية، فلا يمكن تخصيص إيرادات وحدة إدارية معينة للإنفاق في تلك الوحدة وإنما تتم المقابلة بين إجمالي إيرادات الدولة واستخداماتها (البحر، والحميدي، 2002: 137).

ويرى (الوادي، وعزام، 2000: 136) تقضي هذه القاعدة أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب

الأخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية، فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يؤدي إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها، وقد يزيد على احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، بما يؤدي إلى قصور الأموال لديها مما يعرقل أدائها لعملها على الوجه المطلوب لذلك فإن قاعدة عدم التخصيص تساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة احتياجاتها طبقاً لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات.

وهذا يعني عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة والحكمة من هذه القاعدة هو عدم التبذير والإسراف في الإنفاق، ومن جهة أخرى قد لا تكفي الإيرادات لتلك الخدمة وبذلك لا تؤدي الخدمة على وجه مرض. ولكن هناك حالات تجبر الحكومة على الخروج على هذه القاعدة مثل إصدار قانون بتخصيص إيراد لنفقة معينة، أو حالات التبرعات، أو الإعانات المشروطة التي تقدم للحكومة للإنفاق منها على مشروع أو خدمة معينة. (الهور، 1994: 26).

6. قاعدة الالتزام

يجب على جميع الأجهزة الالتزام بالموازنة شكلاً وموضوعاً، فيجب استخدام الاصطلاحات والتبويب الموحد حتى يسهل تجميع بيانات الموازنة على المستوى القطاعي، ومستوى الدولة، وتسهيل المقارنات بين الأنشطة، والوحدات الإدارية المختلفة، كما يجب الالتزام الكامل باعتمادات الموازنة والتعليمات المالية، والإدارية المتعلقة بها (البحر، والحميدي، 2002: 137).

7. قاعدة التوازن

ويضيف (خليل، واللوزي، 2000: 321-313) يتناول هذا المطلب التوازن وعدم التوازن وآراء المدرسة التقليدية والمحدثة في ذلك.

مفهوم توازن وعدم توازن الموازنة: إن المقصود بتوازن الموازنة *Balanced Budget* العامة وهو تساوي مقدار النفقات مع مقدار الإيرادات العامة، وبالعكس ستكون الموازنة العامة في حالة عدم توازن، عندما لا تتساوى الإيرادات مع النفقات العامة، ويترتب عن حالة عدم التوازن حدوث فائض الموازنة *Budget Surplus* وسنفرق هنا بين حالتين لعدم التوازن. ففي الحالة الأولى تكون الإيرادات أكبر من النفقات وأن عدم التوازن هذا يترتب عليه فائض موازنة موجب، أما في الحالة الثانية فإن الإيرادات أقل من النفقات، وعدم التوازن هنا يترتب عليه حدوث فائض موازنة سالب أي عجز موازنة *Budget Deficit*.

كما أشار (عيسى، 2011: 34-36) يقصد بقاعدة توازن الموازنة بأن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية مساوية قيمة الإنفاق العادي للحكومة، فإذا تجاوزت الإيرادات قيمة النفقات كان هناك فائض في الموازنة، وإذا كان العكس حدث عجز في الموازنة.

ولقد كان الفكر المالي التقليدي متمسكاً بهذه القاعدة، وعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة، وطالب بالموازنة الرقمية أو الحسابية، إذ إن التوازن الاقتصادي بحسب سياسات هذا الفكر يتحقق دائماً وتلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة دون تدخل الحكومة. إلا أن فكرة التوازن بالمفهوم التقليدي تطورت تطوراً كبيراً نتيجة تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وازدياد مسؤولياتها في أوجه كثيرة من النشاط الإنتاجي، وجاء الفكر المالي

الحديث ليعطي مفهوماً جديداً لفكرة توازن الموازنة، بحيث أصبح يجوز إحداث عجز منظم في الموازنة وصولاً إلى تحقيق التوازن العام، أي توازن الاقتصاد القومي.

فأصبح لا يعير اهتماماً لموضوع التوازن بقدر ما يهتم بجعل الموازنة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لهذه النظرة ظهرت نظريتان هما:

1. نظرية العجز المقصود للموازنة

تدعو هذه النظرية إلى استخدام الموازنة باعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية، عن طريق إحداث عجز فيها، كما أن تنظيم الموازنة بعجز يستخدم في بعض الحالات كوسيلة للإنماء الاقتصادي، وحل الأزمات الطارئة.

2. نظرية موازنة الدولة الاقتصادية

وتدعو هذه النظرية إلى استخدام الموازنة كأحدى الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق التوازن، وتستخدم هذه الموازنة مع المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي تمتد إلى عدة سنوات تبلغ في المتوسط 5 أو 7 سنوات، وتستلزم هذه الطريقة تنظيم الموازنات في إطار سياسية العجز أو الفائض وفقاً لمستلزمات الدورة الاقتصادية على عدد من السنوات. ويمكن تمويل العجز في المالية الحديثة عن طريق ثلاثة طرق:

1- زيادة الإصدار النقدي.

2- الاقتراض من الداخل أو الخارج.

3- الزيادة في الضرائب والرسوم. "

وأشار (الوادي، وعزام، 2000: 137-138) يقصد بتوازن الموازنة العامة أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس وهذا يعني أن الموازنة تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات. وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات مما يضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو استخدام الاحتياطات، أو أية أساليب أخرى لتمويل العجز في الموازنة.

لقد أكد أصحاب المذهب الحر على أهمية توازن الموازنة بحيث لا تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها من الضرائب واستغلال ممتلكات الدولة. وانطلقت هذه الأفكار من طبيعة دور الدولة الحيادي الذي حدد لها وفق أفكار المدرسة الاقتصادية التقليدية.

وهذا الرأي يتعارض من الآراء الاقتصادية الحديثة، حيث أصبحت الدولة من خلال استخدامها للموازنة كأداة من أدوات السياسة المالية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ففي حالة الركود الاقتصادي قد تلجأ الدولة إلى الإنفاق بالعجز (العجز المقصود) وذلك في محاولة لمعالجة تلك الحالة، والواقع أن الدولة قد تستحدث العجز للقضاء على الأزمات والبطالة ولتحقيق معدلات نمو عالية.

وبين (البحر، والحميدي، 2000: 138) ويقصد بها توازن موارد الدولة واستخداماتها وذلك عن طريق تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الاستخدامات، وبالرغم من أن السياسة الحكيمة هي أن تنظم الدولة وتدبر أمورها في حدود الموارد المتاحة لها مما يوفر عليها الآثار التضخمية وأعباء الديون، إلا أن التوازن لم يعد ممكناً في معظم موازنات دول العالم وتلجأ الدول إلى

وسائل عديدة لتغطية العجز في موازنتها مثل اللجوء إلى المدخرات المحلية وفائض بعض هيئات الادخار، وينعكس أثر العجز في شكل أسعار تضخمية وأعباء سنوية ثابتة لخدمة الديون. أي أن التوازن المقصود هنا ليس التوازن الحسابي للإيرادات والمصروفات وإنما التوازن الاقتصادي حتى ولو كان نتيجة لإحداث عجز في الموازنة.

وعندما نتكلم عن إعداد الموازنات الحكومية فيجب أن نشير إلى أنه بسبب خضوع المحاسبة الحكومية للقوانين، واللوائح، والتعليمات التي تصدرها السلطة التشريعية والجهات المالية الرقابية المركزية فإنها تواجه بعض المشاكل التي تحد من مرونتها تقلل من قيمة المعلومات التي توفرها بالنسبة للإدارة وتقلص من إمكانيات إدخال نظم التكاليف في الوحدات الإدارية الحكومية ومن ثم من إمكانيات تطوير الموازنات الحكومية باعتبارها أدوات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء (نوفل، 1994: 74).

وأهم هذه المشاكل هي وجود خلل في منهجية إعداد الموازنة العامة بدولة الكويت وذلك

من حيث:

1. طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة.
2. الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة.
3. النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة.
4. أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة.
5. أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة.

(2-5): مراحل إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت

تمر الموازنة العامة لدولة الكويت بعدة مراحل:

1. مرحلة الإعداد.

2. مرحلة الاعتماد.

3. مرحلة التنفيذ.

وفيما يلي عرض لمحتوى تلك المراحل:

1. مرحلة الإعداد:

تعد الجهات التي تشملها الموازنة من وزارات وإدارات حكومية، التقديرات المبدئية للإيرادات طبقاً للتعليمات التي يصدرها وزير المالية، وتبلغ هذه التقديرات إلى الوزارة المالية في الميعاد الذي تحدده. فإذا تأخرت أي جهة في تقديم مشروعها لتقديرات الإيرادات عن الميعاد المحدد تتولى وزارة المالية بنفسها تقدير هذه الإيرادات إهتداءً بالإيرادات المحققة خلال السنوات المالية الأخيرة مع مراعاة الظروف، والمتغيرات المبدئية، وتعد التقديرات النهائية للإيرادات وتحدد من جملة الإيرادات المقدرة نسبة مئوية تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة، ويضاف إلى المال الاحتياطي العام صافي الإيرادات الناتجة عن استثماره وإيرادات الأموال الأخرى المستثمرة (وزارة المالية، 2009).

كما تعد تلك الجهات تقديراً لمصروفاتها تقدمه لوزارة المالية في الميعاد الذي تحدده هذه الوزارة، وتقوم وزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية بإبلاغ نتائج دراستهما الفنية وملاحظتهما إلى وزارة المالية وفي المواعيد التي تحددها هذه الوزارة، وإذا تأخرت أي جهة في تقديم

تقديراتها أو نتائج دراستها الفنية وملاحظاتها عن الموعد المحدد، تتولى وزارة المالية تقدير المصروفات إهتداءً بموازنة السنة الجارية مع مراعاة التعديلات ثم تعد التقديرات النهائية للمصروفات (وزارة المالية، 2009).

2. مرحلة الاعتماد:

يعد وزير المالية مشروع الموازنة، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه. يعرض وزير المالية مشروع الموازنة مصحوباً بالبيان على مجلس الوزراء لإقرارهما ويجب أن يتم إقرارهما في وقت يسمح بتقديم المشروع إلى السلطة التشريعية قبل انتهاء السنة المالية الجارية بشهرين على الأقل. إذا لم يصدر قانون الموازنة قبل بدء السنة المالية يعمل بالموازنة السابقة لحين صدوره، ويصدر بذلك تعميم من وزير المالية وإذا كانت بعض أبواب الموازنة الجديدة قد أقرت من قبل السلطة التشريعية يعمل بتلك الأبواب (وزارة المالية، 2009).

3. مرحلة التنفيذ:

يصدر وزير المالية التعميمات الخاصة بتنفيذ الموازنة على نحو يضمن مطابقة هذا التنفيذ لأحكام القوانين واللوائح وتبليغ هذه التعليمات إلى الجهات المعنية في نفس الوقت الذي يبلغها فيه بقانون الموازنة وتدفع الإيرادات التي تحصلها الوزارات والإدارات الحكومية لوزارة المالية ولا يعفى وجود اعتماد في الموازنة من الالتزام بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد أو بتنفيذ التعميمات المرفقة بقانون الموازنة أو الواردة بجداولها ولا يجوز لأي جهة تجاوز اعتماد باب من أبواب المصروفات إلا بقانون ولا

يجوز تجاوز اعتماد محدد لأي مصروف من المصروفات. ويجوز النقل من الوفر المحتمل في اعتماد مصروف إلى اعتماد مصروف آخر من نفس الباب والقسم. ويحدد وزير المالية أوضاع وشروط النقل. ولا يجوز لأي جهة طلب فتح اعتمادات إضافية إلا إذا كانت هنالك اعتبارات ملحة توجب ذلك كما لا يجوز لأي جهة تجاوز اعتماد أحد المشاريع الإنشائية المخصص لها بقانون اعتماد مالي لأكثر من سنة إلا إذا قدرت وجود وفر في الاعتماد السنوي لمشروع آخر. ولا يجوز لأي جهة دفع التكاليف الكلية لمشروع من المشاريع إلا قدرت وجود وفر في التكاليف الكلية لمشروع آخر بنفس الباب.

ولا يجوز لأي جهة إبرام عقد يترتب عليه التزام مالي يجاوز السنة المالية إلى سنة مالية مقبلة مالم ينص القانون على تخصيص اعتماد لهذا الغرض لأكثر من سنة مالية واحدة. ومع ذلك يجوز إبرام عقود الاستخدام والإيجار والصيانة والتوريدات الدورية لمدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب على التعاقد زيادة في اعتماد الموازنة السنوات المقبلة ألا تزيد مدة التعاقد على 3 سنوات، ويترتب الحصول على إذن من وزير المالية إذا زادت عن 3 سنوات (وزارة المالية، 2009).

تستخدم اعتمادات الموازنة للوفاء بالالتزامات المستحقة قانوناً ولا يجوز الدفع مقدماً لحساب أعمال لم يتم أدائها أو مقابل مشتريات لم يتم تسليمها إلا في حدود 20% من قيمتها. كما تعتبر ضمن إيرادات السنة المالية أو مصروفاتها المبالغ التي تم تحصيلها أو صرفها فعلاً خلال هذه السنة المالية. ويعتبر في حكم المصروف ما يستحق من عمل أدي فعلاً أو عن مهمات تم تسليمها

خلال السنة المالية ولو لم تستكمل إجراءات صرف هذه الاستحقاقات قبل نهاية السنة المالية لأي سبب من الأسباب.

إذا لم يتم تسليم أحد المشاريع الإنشائية الذي كان مقدراً تسليمه خلال السنة المالية جاز بإذن سابق وبالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية تسوية الاستحقاقات الخاصة بهذا العمل وذلك في حدود التكاليف الكلية المقررة للمشروع في موازنة السنة المالية ويبطل العمل بكل اعتماد لم يصرف أو لم يتقرر صرفه خلال السنة المالية التي ربط للصرف فيها. وتقدم كل إدارة عامة أو هيئة أو مؤسسة من الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة تقارير ربع سنوية عن سير العمل فيها وتطور مركزها المالي إلى وزير المالية مشتملة على البيانات والمعلومات التي يحددها. ويكون للإدارة العامة والهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة نظم محاسبية خاصة بها تصدر بقرار من وزير المالية بناءً على اقتراح مجالس إدارتها وتقوم أيضاً بإعداد إيراداتها ومصروفاتها ويعين وزير المالية مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بالجهات ذات الموازنات المستقلة ويقوم بتحديد اختصاصاتهم.

ومن المبادئ الأساسية التي تنطبق على كل موازنة عامة سواء أكانت موازنة الوزارات والإدارات الحكومية أم الموازنات الملحقة بها أم موازنات الإدارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، هي قاعدة الشمول والوحدة ومبدأ سنوية الموازنة (وزارة المالية، 2009).

ومن أهم الأسس والأحكام الخاصة بموازنة الوزارات والإدارات الحكومية التي أُخذَ بها في تحديد دور وزارة المالية هو وحدة الموازنة وطبيعة الأعمال التي يقتضيها إعدادها والرقابة

على تنفيذها وسيظل لوزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية دور هام في إعداد الموازنة وهو القيام بالدراسات الفنية وإبداء الملاحظات التي تساعد وزارة المالية على إعداد المشروع الموازنة إعداداً وافياً، وأما عن ديوان المحاسبة فإن الرقابة التي يقررها هذا القانون لوزارة المالية لا تتعارض مع الاختصاصات الحالية للديوان وكذلك يستلزم تطبيق مبدأ وحدة الموازنة لإيضاح وضع المشاريع الإنشائية في الموازنة العامة وتنفيذها. هذا ولما كانت الطبيعة الخاصة لموارد دولة الكويت من النفط تستدعي تأمين مستقبل الأجيال القادمة فقد قرر القانون استقطاع نسبة مئوية سنوياً من الإيرادات لتكوين احتياطي الأجيال القادمة يحددها القانون المنشأ لهذا الاحتياطي. والمبادئ التي يقررها المقدم تتلخص في أن يتم تقدير مجموع الإيرادات والمصروفات في موازنة الوزارات والإدارات الحكومية على أساس المنتظر تحصيله وإنفاقه. ولما كانت الإيرادات تشمل كافة موارد الخزنة العامة من أتوات وضرائب ورسوم ، ولكي يتأتى لوزارة المالية وهي الجهة المسؤولة عن التقدير النهائي للإيرادات القيام بواجبها فقد نص القانون على التزام الجهات التي تشملها موازنة الوزارات والإدارات الحكومية بإعداد التقديرات المبدئية للإيرادات فقد ترك أمره لوزارة المالية، وكما سبق وذكرنا بأن الطبيعة الخاصة لإيرادات الموازنة الكويتية التي تعتمد أساساً على دخل النفط وهو دخل يتضمن اقتطاعاً من الثروة القومية اقتضت أن تجنب جزءاً من الإيرادات سنوياً يضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة الذي يعتبر عدة الأجيال المستقبلية واقتطاع نسبة مئوية من إيرادات وموازنات الوزارات والإدارات الحكومية لتضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة على أن يضاف إلى المال الاحتياطي العام من صافي الإيرادات الناتجة عن استثماره

وإيرادات الأموال الأخرى المستثمرة غير المرصودة للموازنة العامة بعد أن يقتطع من ذلك النسبة المئوية المقرر إضافتها إلى احتياطي الأجيال القادمة.

ولا يقتصر دور وزارة المالية على الاشراف على إعداد مقترح للموازنة بل يمتد أيضاً إلى متابعة تنفيذ الموازنة والرقابة عليها وعدم إهدار استغلال الوزارات والإدارات والجهات الأخرى في انفاق الاعتمادات المقررة لها في الموازنة بل جعل حق إمساك الحسابات الخاصة في يدها. كما جعل حق الإذن بالصرف مقررأً لها. وتحدد وزارة المالية شكل السجلات والأوراق اللازمة للمعادلات المالية ويحدد وزير المالية الشروط والأوضاع التي تتبع في الصرف والتحصيل وغير ذلك من الإجراءات الحسابية، كما ينظم طرق تدقيق الحسابات العامة ومراجعتها. ورغبة في إحكام الرقابة على الموازنات المستقلة وأسوةً بما هو متبع بالنسبة للوزارات والإدارات الحكومية يتم تعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات من قبل وزير المالية لكل جهة ذات موازنة مستقلة كما أشرنا سابقاً (وزارة المالية، 2009).

(2-6): عيوب الموازنة العامة المعدة وفقاً لمنهج (موازنة البنود)

تتمثل أهم عيوب الموازنة التقليدية أو موازنة البنود فيما يلي:

1. من حيث طرق إعداد التقديرات :

يتم إعداد تقديرات المصروفات في الموازنة التقليدية بالنظر إلى البيانات الفعلية من الصرف في السنوات المالية السابقة حيث تشكل هذه البيانات مصدراً هاماً إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والظروف التي يتوقع أن تسود في السنة المالية التي تعد عنها الموازنة. وهذا يعني

انعكاس أخطاء التنفيذ في السنوات السابقة في موازنة هذه السنة. وهذا يجعل التقديرات غير موضوعية كما تؤدي إلى المغالاة في طلب الاعتمادات من جانب الوحدات التنفيذية وتشجع على الإسراف في صرف الاعتمادات المصرح بها قبل انتهاء السنة المالية.

2. من حيث طرق عرض بنود الموازنة وتبويبها :

يتم تبويب المصروفات في الموازنة العامة التقليدية حسب بنود الإنفاق، من حيث أجور ومستلزمات سلعية ومستلزمات خدمية ... إلخ لكل وحدة إدارية تنفيذية. وبذلك تضيع علاقة السببية بين حجم النفقات العامة وحجم ونوعية الخدمات ويترتب على ذلك أيضاً صعوبة تقييم أداء العاملين في الوحدات الحكومية وصعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحكومية ومن ثم تنشأ ظاهرة اللامبالاة وعدم المواظبة والانتظام في أداء الخدمات العامة من جانب العاملين بالوحدات الحكومية.

3. من حيث نظام المحاسبة :

يركز نظام المحاسبة في ظل الموازنة التقليدية على تسجيل عمليات الصرف والتحصيل بعد التأكد من أنها تحدث بدون مخالفة الحدود والتعليمات الصادرة لذلك يتكون هذا النظام من مجموعة من النماذج والمستندات والدفاتر اليومية والبيانات التي لا يتعدى الغرض منها التأكد من سلامة تنفيذ بنود الموازنة طبقاً للتعليمات واللوائح والكتب الدورية. وبذلك لا يوفر هذا النظام أي بيانات يمكن أن تفيد في مجالات التخطيط أو اتخاذ القرارات.

4. من حيث التقارير:

تعد التقارير عن سير تنفيذ الموازنة التقليدية من واقع البيانات التي يوفرها النظام المحاسبي للموازنة. ويتم إعدادها شهرياً وربع سنوياً، وفي نهاية السنة المالية يتم إعداد الحساب الختامي للدولة. وهذه التقارير لا تعدو عن كونها بيانات مجمعة مترابطة عن تنفيذ الموازنة لإمكان مقارنتها ببند الموازنة. وبذلك لا توفر هذه التقارير أي بيانات يمكن أن تفيد الإدارة في القيام بوظائفها أو تفيد السلطة التشريعية في الحكم على كفاءة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

5. من حيث الرقابة المالية:

تهدف الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة التقليدية إلى التحقق من الحصول على إذن الجهة المختصة بالرقابة قبل الارتباط أو الصرف والتحقق من أن الصرف قد تم وفقاً للتعليمات المالية وفي حدود الاعتمادات المقررة، وينظم قطاع الموازنة التابع لوزارة المالية عملية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة من خلال اللوائح والتعليمات والكتب الدورية والموظفين التابعين لوزارة المالية من مراقبين ماليين وبذلك تتوقف أهداف الرقابة المالية على التحقق من سلامة تنفيذ بنود الموازنة دون أن تتعدى ذلك إلى الرقابة على كفاءة الأداء أو الرقابة على تنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الوحدات الحكومية.

6. من حيث المراجعة الخارجية:

تهدف المراجعة الخارجية التي يقوم بها ديوان المحاسبة ممثلاً من خلال موظفيه في الجهات والدوائر الحكومية المختلفة إلى التحقق من سلامة تنفيذ بنود الموازنة وعدم حدوث مخالفات للتعليمات المالية في هذا الخصوص فضلاً عن التحقق من عدم تعرض موجودات الوحدات

الحكومية للاختلاس أو السرقة أو غير ذلك من الحوادث التي تؤدي إلى فقدها . ولكنها لا تتعدى ذلك إلى محاولة تقييم أداء الوحدات الحكومية أو تقييم كفاءة تنفيذ البرامج والمشروعات الحكومية أو تقييم السياسات الإدارية الحكومية. لذلك تحولت المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة إلى رقابة تكميلية للرقابة التي تمارسها وزارة المالية على حسابات ودفاتر وسجلات الوحدات الحكومية.

وبذلك تؤدي العيوب المذكورة إلى جعل الموازنة غير صالحة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية في الوقت الذي أصبحت فيه الموازنة العامة أداة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (نوفل, 1994: 69-73).

وأشار (البحر، والحميدي، 2002: 176-177) إلى أن موازنة البنود (الموازنة التقليدية) تمثل أقدم صورة من صور الموازنة وتمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك يسهل فهمها من جانب غير المتخصصين، وتتكون من أبواب ومجموعات وبنود وأنواع تخصص الاعتمادات لكل منها حتى يمكن التعرف على العناصر التفصيلية للمصروفات ومصادر الإيرادات، بالإضافة إلى التبويب النوعي تتم الاستعانة بتبويبات فرعية أخرى كالتبويب الإداري والتبويب الاقتصادي.

وتركز الموازنة التقليدية على تحقيق الرقابة والمالية والقانونية على عناصر المصروفات والإيرادات، وقد كان ذلك الهدف يتلاءم مع الظروف السائدة في القرن التاسع عشر كتواضع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم واقتصار دور الحكومات على أداء الوظائف السيادية

(الدفاع، الأمن، القضاء) والوظائف الأخرى التي يحجم الأفراد المشروعات الخاصة عن القيام بها بما يتفق مع تعاليم الاقتصاد الحر التي نادي بها آدم سميث والاقتصاديون التقليديون من بعده. وقد كان الاهتمام الأكبر للحكومات في ذلك الوقت يتركز على إحداث التوازن الحسابي بين الإيرادات والمصروفات لتفادي الآثار الاقتصادية الضارة التي يمكن أن يترتب على العجز في الموازنة.

وكذلك فإن الموازنة التقليدية تركز على تمويل السلع والخدمات التي تحتاجه الوحدات الحكومية في أدائها لعملها، وتلتزم هذه الوحدات فقط بعدم تجاوز حدود التمويل المعتمد دون الاهتمام بالعائد الذي حققته الوحدة منه، أي أنها تهتم بجانب المدخلات فقط وتتجاهل ما تنتجه تلك الوحدات من سلع أو تقدمه من خدمات والكيفية التي يتم بها ذلك.

وقد أدى التقدم الذي حدث في مجال العلوم الإدارية والسلوكية وتطور دور الحكومات وإدراكها لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أفراد ومؤسسات الدولة إلى أن الموازنة التقليدية أصبحت لا تتلاءم وهذه التطورات والأحداث.

وتوجه الانتقادات التالية للموازنة التقليدية:

- 1- التركيز فقط على النواحي المالية والقانونية في مجال الرقابة وبخاصة التحقق من نزاهة العاملين وحسن استخدامهم للأموال العامة.
- 2- توفير معلومات وبيانات غير كافية لمعاونة ومساندة الإدارة الحكومية في أداء وظائفها وخاصة وظيفة التخطيط واتخاذ القرارات.

3- قدرتها المحدودة على تشخيص المشاكل وتقديم الحلول كأساس لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

4- عدم قدرتها على التكيف مع الظروف غير المستقرة والمتقلبة التي يتميز بها هذا العصر.

5- التركيز على جانب المدخلات وتدبير الأموال دون الاهتمام بجانب المخرجات والعلاقة بينهما وبذلك لا يمكن التعرف على اقتصادية كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

6- عدم الربط بين مخرجات الوحدة الحكومية وبين الأهداف المحددة لها.

7- عدم إمكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية نظراً لتوزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات والإدارات المتعددة أو على الحسابات المتنوعة وليس على البرامج والأنشطة.

وهناك عيوب أخرى ذكرها (عبدالله ، 2010: 110)، وهي:

أولاً: المشاكل والأخطاء الفنية والتقنية:

1- لا مبالاة بعض محضري الموازنات، بل وتعمدهم عدم بذل أي جهد يذكر في سبيل الوصول إلى أرقام مدروسة وحقيقية، تمثل متطلباتهم الحقيقية. واللجوء بدلا من ذلك إلى وضع متطلبات وهمية وغير مدروسة، ولا تمثل الاحتياجات الحقيقية للوزارة.

2- المبالغة في وضع التقديرات بحيث يلجأ بعض محضري الموازنات إلى إدراج كافة المطولات السابق طلبها في الموازنة السابقة بإجراء عملية نقل وتدوير لمستنداتها المؤيدة، من ملف العام السابق إلى ملف العام اللاحق، حيث يؤدي ذلك إلى إغفال إدراج بعض المستلزمات أو الأعمال الهامة التي لم تكن من احتياجات العام السابق.

3- اللجوء إلى أساليب غير علمية في التحضير بالاعتماد على شخص أو أشخاص في الإدارة المركزية للوزارة للقيام بعملية التحضير نيابة عن باقي إدارات وأقسام وتوابع هذه الوزارة، ودون تنسيق معها، مع كل ما يترتب ذلك من الاخلال بمتطلبات هذه الوحدات التي هي أكثر قدرة على ذلك.

ثانياً: المشاكل والأخطاء التنظيمية والإدارية:

1- عدم تشكيل لجنة أو فريق متخصص للإشراف على تحضير مشروع الموازنة بصفة دائمة للوقوف على خطوات التحضير أولاً بأول ومراجعتها بنداً ونفقة نفقة، تمهيداً لمناقشته مع جهة الإعداد في وزارة المالية أو الخزانة بعد اعتماده من السلطة المخولة في الوزارة.

2- عدم استجابة بعض أو كل إدارات وأقسام وتوابع الوزارة بإرسال احتياجاتهم، لجهة التحضير المركزية، وكذلك عدم الاكتراث بإلحاحها، وخاصة عند وجود قناعة لديهم بعدم وجود محاسبة إدارية نتيجة للتسيب الإداري.

3- التغير والتبديل في إسناد مهمة التحضير، وعدم إسناد هذه المهمة لكادر مختص ودائم.

4- عدم تنظيم دورات تأهيله لمحضري الموازنات وتدريبهم على الأصول الفنية والتقنية اللازمة لتحضير الموازنات.

(2-7): التعريف في بيت الزكاة وأنشطته والمنهج المطبق في إعداد موازنته العامة:

في ربيع الأول 1403 هـ الموافق 16 يناير 1982 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1982

بشأن إنشاء بيت الزكاة كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية

الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام وتيسير أدائه والعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات بأفضل وأكفأ الطرق المباحة شرعا وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته.

الرؤية: الريادة والتميز في خدمة فريضة الزكاة و العمل الخيري محليا و خارجيا.

الرسالة: بيت الزكاة "هيئة حكومية مستقلة" يعنى بفريضة الزكاة من خلال جمع وتنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها محليا وخارجيا بأعلى مستوى من الكفاءة والتميز، ويسعى إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من محسنين ومستحقين بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية للمجتمع عبر تبني أنظمة مالية وإدارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الجودة والحوكمة المؤسسية.

إن الانتشار الجغرافي والإعلامي وتطوير الموارد البشرية جزء حيوي من رسالة البيت

وفق خطط عمل تتواءم مع توجهات الدولة في التنمية.

الإهداف العامة للإستراتيجية

- رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي.
- تنمية إيرادات الزكاة والخيرات.
- تطوير الاستثمارات ورفع العوائد.
- تنويع خدمات وأوجه إنفاق إيرادات الزكاة والخيرات وتطويرها.
- تطوير النشاط العلمي والإعلامي.

مشاريع بيت الزكاة

مشاريع خيرية داخل الكويت

تتمثل في العديد من المشاريع ومنها حقبة الطالب، مشروع تمويل الأسر، مشروع استقبال لحوم الأضاحي، ولائم أقطار.

مشاريع زكوية داخل دولة الكويت

يندرج تحت المشاريع المحلية الزكوية مشاريع الرعاية الصحية، مشاريع الرعاية التعليمية ومشاريع الرعاية الإجتماعية.

مشاريع الصدقة الجارية

مشروع الصدقة الجارية هو مشروع يقوم على تنمية مبالغ التبرع واستثمارها في إطار شرعي وإنفاق ريعها في المشاريع الخيرية المتنوعة دون المساس بمبلغ التبرع الأصلي...

مشاريع خيرية خارج الكويت

المشاريع الإنشائية

وتتمثل في العديد من المشاريع ومنها المساجد وملحقاتها، حفر الآبار ومصادر المياه، المدارس، دور الأيتام و المستشفيات .

مشروع كافل اليتيم

قام بيت الزكاة بإنشاء مشروع كافل اليتيم سنة 1983، وذلك حتى يتيح لأصحاب القلوب الرحيمة ، والنفوس الأبوية المشاركة في تخفيف مأساة أيتام المسلمين في كل مكان.

مشروع طالب العلم

وهو مشروع يقوم على كفالة طلبة العلم المحتاجين خارج دولة الكويت، حيث تقوم إدارة صندوق طالب العلم بمتابعة الطالب والوقوف على آخر التطورات لأحواله الدراسية.

المشاريع الموسمية

وهي مشاريع تكون في أوقات محددة في السنة كمشاريع إفطار الصائم، ومشاريع الأضاحي، وكذلك المشاريع الملحة كمشاريع إغاثة المحتاجين والمتضررين في العالم الإسلامي.

اعداد الموازنة في بيت الزكاة

تتولى إدارة الشؤون المالية ضبط وإحكام الرقابة المالية على جميع العمليات المالية (صرف - تحصيل) التي يقوم بها بيت الزكاة، والتأكد من تطبيق اللوائح والأنظمة المالية المعتمدة والالتزام بها، كما تتولى إعداد الميزانية العامة للبيت واتخاذ إجراءات الصرف من بنودها وتوفير مستلزمات العمل من المواد بالإضافة إلى إعداد مشروع ميزانية الزكاة والخيرات والإشراف على إجراءات تحصيل موارد البيت وصرفها في مصارفها المختلفة ووضع النظم المالية والمحاسبية ومتابعتها والتأكد من الالتزام بها كما تقوم الإدارة المالية بما يلي:

- إعداد مشروع الميزانيات التقديرية والحسابات الختامية للبيت .
- تحصيل أموال الزكاة والصدقات.
- صرف (المساعدات - القروض - مستحقات الشركات).
- صرف مستحقات ورواتب موظفي البيت.
- تحصيل أقساط القروض الحسنة.
- التدقيق المالي على جميع العمليات.
- تزويد الإدارات والمكاتب باحتياجاتها من الآلات والأثاث والقرطاسية.
- إعداد الممارسات والمناقصات اللازمة.
- متابعة العهد الدفترية والاستقطاعات البنكية .

• إعداد التقارير المالية.

ويتم إعداد موازنة بيت الزكاة كالآتي:

- 1- يتم إرسال نماذج للإدارات المختلفة في بيت الزكاة لكي تقوم بكتابة احتياجاتها وطلباتها.
- 2- يتم استلام وإدخال طلبات الإدارات المختلفة على الحاسب الآلي.
- 3- يتم الاجتماع مع السيد مدير عام بيت الزكاة لمناقشة طلبات الإدارات للموافقة عليها أو تخفيضها.
- 4- يتم إدخال تعديلات السيد المدير العام على طلبات الإدارات على الحاسب الآلي.
- 5- يتم الاجتماع مع وزارة المالية لمناقشة موازنة البيت المقترحة.
- 6- يتم إجراء التعديلات على الموازنة العامة حسب الاتفاق مع وزارة المالية.
- 7- يتم اعتماد الموازنة العامة لبيت الزكاة من قبل وزارة المالية ويتم إرسال عدة نسخ منها لوزارة المالية بعد إجراء وإضافة التعديلات النهائية.
- 8- تقوم وزارة المالية بإدراج موازنة بيت الزكاة من ضمن الموازنة العامة للدولة وذلك لاعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

(http://www.zakathouse.org.kw/AxCMSwebLive/ar_about.cms)

(2_8): تجارب دولية رائدة في تطبيق نموذج موازنة الأداء

بقصد التعريف بأهم المزايا التي يمكن تحقيقها من تبني نموذج (موازنة الأداء) عوضاً عن النموذج المطبق حالياً لأعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وهو نموذج (موازنة البنود) سيعرض الباحث ثلاثة تجارب تم تبنيها في هذا المجال وهي:

1. تجربة الإمارات العربية في تطبيق موازنة البرامج والأداء

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (631 / 1) بتاريخ 2001/11/12م المتضمن الموافقة على خطة تطوير النظام المالي للدولة، وتطبيق ميزانية البرامج والأداء، حيث تشكل موازنة البرامج والأداء تغييراً كبيراً لبيئة العمل من التركيز على المدخلات فقط إلى الربط بين المدخلات والمخرجات، حيث تساعد موازنة الأداء على تحسين اتخاذ القرارات وإعطاء معلومات أفضل عن مدى ملائمة الخدمات الحكومية لحاجات المجتمع.

وقد تم البدء بالمرحلة الأولى "التجريبية" في السنة المالية 2002م للوزارات التالية (وزارة المالية والصناعة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، جامعة الإمارات العربية المتحدة).

أما المرحلة الثانية من المشروع "التطبيق" فسيكون على باقي الوزارات والجهات الاتحادية الأخرى. وكان من أهداف تبني نموذج موازنة الأداء تطوير النظام المالي بالدولة وذلك حسب توصيات صندوق النقد الدولي وليواكب التطورات العالمية في مجال الأنظمة المالية الحديثة، وتطبيق ميزانية البرامج والأداء في الحكومة الاتحادية حيث يعتمد نظام الإدارة المالية الحالي على ميزانية البنود (التقليدية) والتي تركز على المدخلات فقط، وهذه الطريقة لا تساعد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية التي تمكنهم من تحديد أولويات الإنفاق وبالتالي فهي لا

تحقق الاستخدام الأمثل للأموال العامة، وتطوير السياسات المالية والإجراءات المحاسبية: على ضوء تطوير النظام المالي وتطبيق ميزانية البرامج والأداء.

لذلك تم التوجه نحو تطوير الإدارة المالية الحالية إلى إدارة مالية حديثة تتعامل مع المعطيات المتوفرة (أي استخدام امثل للموارد المالية المتاحة) وتطبيق موازنة البرامج والأداء التي تهدف إلى:

- تطوير كيفية صنع القرار الخاص بتوزيع الموارد المالية وذلك من خلال توفير البيانات الكافية والتقارير الدقيقة للحكومة لمساعدتها في تحديد أولوياتها.
- رفع مستوى الخدمات الحكومية من حيث النوعية والسرعة في الإنجاز.
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

2. التجربة الماليزية في تطبيق موازنة البرامج والأداء

بدأت ماليزيا في تطبيق موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء اعتباراً من عام 1968، وخلال فترة الثمانينات قامت ماليزيا بتنفيذ برنامج طموح للصناعات الثقيلة شمل أساساً صناعات البتروكيماويات، والحديد والصلب وتصنيع السيارات، وقد صاحب هذا التغير الاقتصادي تغيراً واضحاً في أسلوب إعداد الموازنة حيث جرى تطوير وتعميق لموازنة البرامج والأداء لتواكب وتسائر التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الماليزي لتحقيق زيادات منتالية في معدلات النمو الاقتصادي في كافة القطاعات، ولمواجهة تحول الاقتصاد الماليزي من هدف إحلال الواردات إلى شحذ كافة الطاقة بالتوجه بها نحو توسيع القاعدة التصديرية، وبصفة خاصة الصادرات الصناعية القادرة على المنافسة في الأسواق التصديرية العالمية.

وفي ضوء هذه الأهداف الجديدة بدأ تطوير الموازنة بشكل يعكس هذا التحول الاقتصادي اعتباراً من عام 1990 على نطاق تجريبي لعلاج نقاط الضعف العديدة التي واجهت الحكومة عندما أدخلت نظام موازنات البرامج والأداء (PPBS – Program Performance Budgeting System) اعتباراً من عام 1968 وحتى عام 1989 وخاصة تفادياً لاستمرار نقاط الضعف التالية خلال الفترة المتقدمة:

- تركيز الرقابة على مستوى البنود في إعداد وتنفيذ الموازنة مع إعطاء اهتمام أقل للرقابة على تحقيق الأهداف وعلى قياس المخرجات والآثار المترتبة على النشاط.
- أن الموازنة كانت تستخدم كأداة إنفاق وليس كأداة إدارة.
- المركزية في تفويض الاختصاصات في المسائل المالية.
- عدم إعطاء المدراء المرونة والسلطة الكافية للإفادة من قدراتهم التنظيمية وإمكانياتهم الإيجابية في التحديث.
- قصور المساءلة عن الفاعلية والكفاءة.

ويعتبر نظام الموازنة المعدلة (MBS – Modified Budgeting System) أحد أهم المبادرات البارزة التي تبنتها الحكومة الماليزية لتحديث نظام الموازنة مع التحول من الاعتماد بصفة أساسية على المدخلات السنوية إلى الاعتماد بصفة أساسية على الأداء، ومع الاستناد إلى اتفاقيات تعاقدية مع جهات التنفيذ امتداداً للخبرة السابقة في تطبيق موازنات البرامج والأداء وكذلك مع التركيز على المخرجات وعلى تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ برامج النشاط وعلى الأداء.

ويستهدف نظام الموازنة المعدل أساسا التخصيص الأمثل للموارد، وزيادة كفاءة وفاعلية برامج النشاط، وتدعيم آليات الرقابة والمسئولية، ويتحقق ذلك من خلال تحديد أهداف الإنفاق، وإعداد الاتفاقات المتعلقة ببرامج النشاط مع الجهات المختصة بالتنفيذ، والرقابة بالاستثناء على الانحرافات لتقييم النتائج والآثار ومدى الاستجابة للبرامج المخططة وتحقيق ما هو مستهدف منها، وقد عمم نظام الموازنة المعدل اعتبارا من عام 1995 على جميع الوزارات، وقد أسس هذا النظام بالاستناد إلى نظام موازنة البرامج والأداء مع تركيز الاهتمام على علاقة المدخلات بالمرجات والآثار المترتبة على ذلك واستنادا إلى عدة مبادئ تشمل أساساً:

- عقد اتفاق لكل برنامج نشاط مساند للموازنة حيث يتم توقيع اتفاق لتنفيذ كل برامج النشاط فيما بين الوزارات التنفيذية وبين وزارة المالية تحدد فيه الأهداف المطلوب تحقيقها وتوزيعها الزمني والتكاليف اللازمة ومستوى الأداء ونوعية وجودة المخرجات.
- تحرير الإدارة أي دع المديرين يتحررون في الإدارة بمراعاة معاشيتهم للواقع وللمخرجات مما يتطلب منحهم مزيدا من المرونة والسلطات لتحقيق الأهداف.
- المرونة في المناقلة بين بنود إنفاق على مستوى برامج النشاط.
- تدعيم المسئولية لتتوافق مع تدعيم السلطات وتدعيم دور محاسبة المسئولية عن الأداء.
- التقييم الدوري لبرامج النشاط ولآثارها حيث يلزم إعداد تقارير متعمقة بتقييم برامج النشاط بصفة دورية ومرة على الأقل كل خمس سنوات، وتكون نتائج هذا التقييم أساسا لمقترحات السياسات الجديدة.

▪ تطوير مفهوم الرقابة :وذلك بتشديد الرقابة على الكليات وبترشيد الرقابة على التفصيلات وتخفيضها أو إلغائها إن أمكن بهدف الإقتصاد في الوقت المستغرق في أخذ الموافقات على التفاصيل ومع توفير الحوافز والفرص للمدراء لتبنى الحلول المثلى التي ترتقي بالأداء ولاستخدام المزيج الأمثل من الموارد المتاحة، ويتم إعداد تقارير لوزارة المالية من جانب الجهات المنوط بها تنفيذ برامج النشاط عن الانحرافات عن برامج النشاط ومعدلات الأداء المتفق عليها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

ومن مزايا نظام الموازنة المعدلة مع التطوير الذي أدخل على موازنة البرامج والمحاسبة

عن الأداء:

أولاً: على المستوى المركزي:

▪ تيسير التعرف على أولويات الإنفاق في تقديرات الموازنة.
 ▪ تحويل التركيز في مراجعة تقديرات الموازنة من التوجه نحو تخفيض الإنفاق إلى التوجه نحو تحقيق أفضل تشكيلة من الموارد، مع مراعاة محددات مستويات الأداء السابق مواجهتها.

▪ تقليل الأعمال الورقية في أعداد تقديرات الموازنة وفي مراجعتها.
 ▪ توجيه وقت أطول لمناقشة مقترحات السياسات الجديدة ومقترحات تدعيم الاقتصاديات.
 ▪ توفير المعلومات اللازمة عن مستوى أداء البرامج، وتبعاً لتدعيم فاعلية المحاسبة عن الأداء.

▪ معاونة الجهات المسؤولة عن التقييم والمراجعة على أداء مهامها بكفاءة.

- زيادة فرص استخدام التخطيط الإستراتيجي كأساس في وضع الموازنة، وما تستند إليه من برامج نشاط.
- تمكين مسؤولي الرقابة من أن يحققوا أدوارا أكثر فاعلية في استخدام الموازنة كأداة للإدارة.
- تحقيق التواصل فيما بين أولويات الإدارة العليا وبين المستويات التالية لها.
- تمكين أجهزة الموازنة من المشاركة بدرجة أكبر في الموضوعات المتعلقة بالسياسات وفي تقييم برامج النشاط.

ثانياً: على مستوى الإدارات التنفيذية:

- إعطاء مضمون موضوعي للموازنة.
- استخدام الخطط المالية بخصوص المدخلات والمخرجات والآثار المترتبة على برامج النشاط كأدوات للإدارة.
- تحقيق التكامل في مجال المقومات والعناصر التي يتخذ على أساسها القرار.
- تعميق تحفيز المديرين لتحسين الأداء بإتاحة مزيد من المرونة لتعبئة للموارد في إطار المحددات الكلية، ومزيد من الإدراك والتفهم لأولويات الإدارة العليا من خلال اتفاقات برامج النشاط التي تسأل الإدارة عن نتائج تنفيذها.

ثالثاً: على مستوى المواطن العادي:

- تقديم خدمات أفضل للمواطن مع تفهم لمشاكله واحتياجاته باعتبارها من المقومات الأساسية في نظام الموازنة المعدلة.

- تحقيق الشفافية في أداء المنظمات نتيجة لارتباط المخرجات المتولدة بأهداف الأداء السنوي للموظفين.
 - تيسير إتاحة المعلومات.
- إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات التي صادفت تنفيذ البرنامج الإصلاحي الخاص بموازنة البرامج والأداء بماليزيا، وهي:
- تم التركيز على الأساليب الفنية والتقنية، وأن يعطى الاهتمام الكافي للجوانب البشرية.
 - عدم الفهم الكافي من جانب العاملين على مستوى الإدارات التنفيذية مما أثر في قيمة المخرجات.
 - عملية التدريب على تقنيات تنفيذ موازنة البرامج والأداء لم تكن بالقدر الكافي.
 - ظهور بعض المشاكل أثناء التنفيذ نتيجة نقص في المعلومات الرئيسية الواجب توافرها.

3. تجربة كندا ونيوزيلاندا وأستراليا وبريطانيا

في عام 1990م تبنت كل من كندا ونيوزيلاندا وأستراليا وبريطانيا إصلاحاً إدارياً ركز على مفهوم الإدارة لتحقيق النتائج. وكان هدف مشروع الإصلاح زيادة الكفاءة والفاعلية في الأداء والإنتاجية في الأجهزة الحكومية، وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة أو المحاسبة الإدارية. وكان مدخل المشروع هو الإصلاح الشامل بحيث يتم إعطاء صلاحيات واسعة لرؤساء الأجهزة التنفيذية كتلك التي تعطى لرؤساء الأجهزة في القطاع الأهلي، وأن تتم محاسبتهم على النتائج. لذلك تم مطالبة كل جهاز بثلاثة أمور: (1) إعداد خطط استراتيجية لتوضيح رسالة وأهداف كل جهاز لموظفي الجهاز والمستفيدين منه. (2) وضع خطط تشغيلية لترجمة الخطط الإستراتيجية

إلى أهداف تفصيلية مرتبطة برسالة وأهداف الجهاز. (3) استخدام مقاييس الأداء للتحقق من تقدم

الجهاز نحو تحقيق الأهداف . ومن أبرز نتائج هذه التجربة في الإصلاح الإداري ما يلي:

1. ظهرت أهمية تعزيز قياس الأداء لتحسين الإنتاجية ، لذلك تبنت الدول سياسة المحاسبة على

أساس النتائج المتحققة من تلك المتفق عليها في اتفاقية الأداء. واتفاقية الأداء يتم بمقتضاها تحديد

النتائج التي ترغب الدولة تحقيقها من كل جهاز. وفي ضوء ما يتحقق من نتائج تتم المساءلة

الإدارية. على أنه يترك لرئيس كل جهاز رسم الاستراتيجيات التي سيتبعها في تحقيق النتائج

المطلوبة منه.

2. ترتب على أسلوب المحاسبة والمساءلة طبقاً للنتائج ضرورة التخلص من الرقابة المركزية

التفصيلية على النفقات التشغيلية، والتخلص من وجود سقف للموظفين في الجهاز، ومنح

المسؤولين صلاحيات كافية لاستثمار مواردهم في الميزانية بشرط ألا يتم تجاوز سقف الميزانية

المحدد للجهاز.

3. تبين أن تغيير ثقافة الجهاز للتركيز على تحقيق النتائج ليس بالأمر الهين ويحتاج وقتاً ليس

بالقصير. كما أنه يتطلب تعزيز قدرة رؤساء الأجهزة في أداء مهام الجهاز وواجباته. كما تبين

ضرورة بناء نظام معلوماتي، وتوفير تدريب لجميع فئات العاملين، واستخدام تقارير عن

المعلومات، وقياس الأداء، وتطبيق جوانب إصلاحية أخرى.

4. تبين أن التوجه نحو التركيز على النتائج يتطلب وجود جهة مركزية تعطي التوجيهات

للأجهزة التنفيذية لكي تساعد على التطبيق ، وعلى تقييم جوانب التطبيق لتحديد الصعوبات

التي تواجه التطبيق والمنافع الناجمة عن الإصلاح من وجهة نظر مسؤولي الأجهزة التنفيذية التي تطبق الإصلاح الإداري.

5. نتج عن الإصلاح في هذه الدول منح المديرين التنفيذيين مرونة كافية في استغلال الموارد المتاحة لهم في الميزانية لتحقيق النتائج. وقامت الدول بتسهيل إجراءات شؤون الموظفين، وتحويل كثير من الصلاحيات ذات العلاقة بالتوظيف من الإدارات المركزية للتوظيف إلى الإدارات التنفيذية مثل إجراءات الترقية، تصنيف الوظائف، وتحديد الرواتب. كما تم مطالبة هذه الأجهزة باتباع الأساليب الحديثة في الإدارة لتعزيز جودة الإنتاجية. وانعكست هذه المرونة بشكل إيجابي على إيجاد حوافز لدى الجهاز لترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للمصادر المتاحة له.

6. اتضح أن الاستثمار في نظم المعلومات المختصة بجمع المعلومات وتحليلها ورفع تقارير توضح مستويات الأداء الحالية مقارنة بالمتوقع هو في غاية الأهمية. وخلصت التجارب إلى أهمية تدريب الموظفين للقيام بقياس الأداء وتحليل وتفسير المعلومات ذات العلاقة به. كما خلصت التجارب إلى أن استثمار المرونة في الجوانب المالية والإدارية يعد سبباً رئيساً لنجاح هذا النوع من الإصلاح. ونتيجة لذلك تقرر أن تصبح مهمة الأجهزة الإشرافية المركزية هي القيام بتقديم العون والمساعدة في تطبيق الإصلاح وتدريب مسؤولي الأجهزة على عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وقياس الأداء والمرونة في تنفيذ الميزانية. وأن تقوم هذه الأجهزة بتقييم التقدم في تحقيق أهداف الإصلاح في الأجهزة التنفيذية.

7. أظهرت التجربة في هذه الدول أهمية التعامل الجيد مع مقاييس الأداء بغرض التأكد من أنها: تنطلق من أهداف البرنامج، تعكس قدرة المسؤولين في التأثير المباشر على النتائج المستهدفة

وأثرها على المستفيد، تعطي دوراً لمديري البرامج والمسؤولين عن تحقيق النتائج في تصميم مقاييس الأداء لبرامجهم، تشمل النوعية والكمية والكفاءة والفاعلية ، وتتيح جمع المعلومات حول مدى تحقيق الجهاز للأهداف العامة والتفصيلية على السواء.

8. قامت هذه الدول باستخدام مقاييس الأداء من أجل المساءلة من خلال: نشر نتائج قياس جودة الخدمات للمستفيدين كما فعلت بريطانيا وكندا. أن يتم الاتفاق على مستوى الأداء بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية وتؤخذ النتائج أساساً للمساءلة والمحاسبة الإدارية. ثم قيام أجهزة التنفيذ برفع تقارير بنتائج أدائها للأجهزة الرقابية (<http://chmoo3.net/t16258>).

(2_9): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2_9_1): الدراسات العربية

1. دراسة علي (1993) بعنوان "تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار

موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة".

وتهدف هذه الدراسة إلى:

○ تحليل لطبيعة أساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار

موازنة الرقابة.

○ تقديم إطار عام لأساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار

موازنة الأداء

○ تبيان كمتطلبات تطبيق الإطار العام المقترح.

وقد كشفت هذه الدراسة عن:-

- إن موازنة الرقابة المطبقة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تساهم في التعرف على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المال العام.

- موازنة الأداء يمكن تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة بشرط توافر المتطلبات المطلوبة في مرحلة الإعداد والتطبيق.

- موازنة الأداء توفر معلومات إضافية ذات منفعة خاصة للمستخدمين لها تبرر التكلفة الإضافية في سبيل إعدادها. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات في مجملها كالتالي:-

- الإعداد لتطبيق موازنة الأداء في دولة الإمارات العربية في خلال ثلاث سنوات على الأكثر يتم خلالها إعداد التشريعات والكوادر المتخصصة بعد تدريبها في الدول التي سبقتنا في ذلك وهي كثيرة.

- البدء بتطبيق موازنة الأداء على الجهات ذات الموازنات المستقلة في مرحلة انتقالية ثم تقييم التجربة تمهيدا لتعميمها على موازنة الدولة الاتحادية.

- تعديل أساليب إعداد الحساب الختامي للدولة بما يوفر معلومات عن البرامج والأنشطة ومقابلتها بالمخصصات المالية المرتبطة بها بما يقيد الأجهزة للرقابة الشعبية في هذا المجال.

2. دراسة الشاهين (1994) بعنوان "إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الواقع والطموح)". وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الموازنة العامة الاتحادية، وكفاءة وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى إعدادها وتنفيذها ورقابتها، وأيضاً التعرف على أهم مشكلات الموازنة العامة للاتحاد، وكذلك تقديم الحلول والاقتراحات لحل تلك المشكلات بهدف

زيادة كفاءة وفاعلية الموازنة العامة الاتحادية. وأظهرت الدراسة أن مشكلات الموازنة الاتحادية تكمن في (تقدير النفقات العامة)، و(تحديد الإيرادات الاتحادية)، وبالتالي قام الباحث بتقديم بعض التوصيات تتمثل الحلول والمقترحات التي تساعد في حل هذه المشكلات وهي كالتالي:

- وضع أسس علمية دقيقة في عملية إعداد تقديرات النفقات العامة للوزارات والأجهزة الاتحادية ومناقشتها مع وزارة المالية والصناعية.

- وضع خطة عامة للدولة أولاً تحدد فيها الأهداف التنموية، ويتم وضع الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وإرساء قاعدة من البيانات والإحصائيات عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والنظر في أمر تطوير وتعديل هيكل الموازنة الحالي تحقيقاً للغايات المستهدفة من تبويب الموازنة العامة.

- تغيير تاريخ بداية ونهاية السنة المالية، بحيث يكون تاريخ الأول من يونيو هو بداية للسنة المالية من كل عام ونهايتها في الآخر من مايو من العام الذي يليه، بحيث يتم إعداد مشروع الموازنة في الشتاء وليس كما هو حاصل حالياً.

- إصدار تعديل دستوري بحيث يتم الأخذ بمبدأ الاستمرار بالعمل باعتمادات السنة المالية كاملة في الحالة تأخر صدور الموازنة الاتحادية حتى لا يسبب ذلك حرجاً للوزارات.

- إزالة كل المعوقات التي حالت دون التشريعات الاتحادية التي تتضمن زيادة موارد الدولة من الإيرادات لمواجهة أعباء موازنة الدولة.

- الاهتمام برسم سياسة اقتصادية واعية تكفل تنويع مصادر الدخل القومي واستغلال الثروات الطبيعية للبلاد بما يكفل التقليل من الاعتماد على عوائد البترول.

- اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تجعل الإيراد العائد من الخدمات التي تقدمها وزارات الخدمات متناسبا مع التكلفة الفعلية لهذه الخدمات.

- يمكن مواجهة العجز في الموازنة العامة للاتحاد عن طريق ترشيد الإنفاق العام والتقليص التدريجي للدعم وكبح الهدر وتعزيز الكفاءات.

3. دراسة اللوزي، وقطامين (1996) بعنوان "دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن"

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوعين مهمين مرتبطين بإعداد الموازنة العامة في الأردن وهما:

- تحليل الإيرادات والنفقات العامة للدولة من عام 1979 إلى عام 1989م ، وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات المتكررة والنفقات الرأسمالية وتطور الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة للدولة ، بالإضافة إلى تحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات الرأسمالية.

- محاولة التأكد من وجود أو عدم وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين الموزنتين التقديرية بشقيها، الواردات والنفقات والتي تقوم الحكومة الأردنية بإعدادها وتنفيذها عبر الخط الزمني المستخدم في البحث.

وقد قام الباحثان بتحليل الموازنة العامة في الأردن للفترة من 1979-1989م. وتم

استخدام تحليل التباين كأداة إحصائية لمعرفة ما إذا كان هنالك تباين يتمتع بأهمية إحصائية بين الموزنتين التقديرية والفعلية. ولقد توصل الباحثان إلى أن الموازنة التقديرية تتطابق إلى حد معقول مع الموازنة الفعلية بشقيها: الإيرادات والنفقات ، بالرغم من التقلبات والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها المنطقة بشكل عام. وتشير النتائج إلى أن الإيرادات

المحلية قد زادت بمعدل 20% سنويا والى أن الإيرادات الخارجية قد زادت بسنية 2,4% خلال سنوات الدراسة، ويعزى السبب في ذلك الى سياسة التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الدراسة. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الإيرادات المحلية لم تغطي تمويل النفقات المتكررة ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف الدينار بالرغم من السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتحسين حجم الإيرادات المحلية لزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للنفقات المتكررة. إن إعداد الموازنة العامة في الأردن يتم على أسس واقعية ومنطقية بعكس الكثير من الدول النامية التي تعاني من هذه المشكلة وبصورة دائمة ومتكررة. إن المتوقع أن تعاني دولة كالأردن بمواردها المحدودة وظروفها الإقليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة من مشكلة عدم دقة التقديرات فيما يتعلق بالموازنتين التقديرية والفعلية كما ورد شرحه في الخلفية النظرية، ألا أن الأردن قد يعتبر استثناءً لهذه القاعدة، بحكم اعتماده على التخطيط المالي والاقتصادي المدروس، الذي يتولاه خبراء متخصصون وذوو خبرة ومعرفة في الأمور المالية والاقتصادية.

4.دراسة (يونس، 1998) بعنوان " معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي " دراسة مقارنة "

وتهدف تلك الدراسة إلى استعراض أهم جوانب مشكلة عجز الموازنة العامة، بالتركيز على أهم أبعادها وطرق علاجها كما ترسمها المدارس الفكرية المختلفة.

وقد استند الباحث في هذه الدراسة في طابعه المقارن على الأسلوب الوصفي القادر على البحث في مصادر الكتب المتخصصة في موضوع الموازنة العامة، كأداة من أدوات السياسة

المالية أو النقدية وبالإضافة إلى المصادر العامة التي تناولت جانباً أو أكثر من جوانب البحث، ومنها الدراسات والمقالات العربية والأجنبية.

وأظهرت الدراسة أن منظور الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة هو منظور شامل بالمعنى العلمي، ذو أسبقية مستندة إلى حقائق وتجارب تاريخية. وقد توصل أيضاً أن معاناة الدول النامية ازدادت سوءاً مع الظروف التي عاشتها تلك الدول ومع غياب المنهجية العلمية التي تتناسب حال تلك الدول، وكذلك توصل إلى أن لدى صندوق النقد الدولي حل لمشكلة العجز في الموازنة العامة من منظور جديد يشمل معايير جيدة للتعامل مع المشكلة، ومؤشرات يجب التنبيه إليها، تتناسب مع ظروف الدول النامية وميزاتها النسبية. وأظهرت الدراسة إلى أن جميع السياسات التي طبقتها الدول على اختلاف توجهاتها (برامج صندوق النقد الدولي، برامج الإصلاح التنموي، برامج الإصلاح الذاتي) قد ساعدت في تحجيم مشكلة العجز في الموازنة العامة، إلا أنها أفرزت أيضاً مجموعة الآثار الجانبية السلبية. وقد قدم الباحث عدداً من التوصيات لهذه الدراسة وهي كالتالي:

- زيادة البحث والاهتمام بالأفكار التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي نظراً للشمولية التي تتميز بها هذه الأفكار عن أطروحات المدارس الاقتصادية المعاصرة .
- التأكيد على ضرورة قيام المسؤولين في الدول العربية والإسلامية والمختصين بشؤون المالية العامة بدعم الدراسات والتجارب التي تستند إلى مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة عجز الموازنة العامة.

- استثمار المناخ الناجم عن توجهات بعض المؤسسات الأجنبية العالمية, وسعيها للتعامل مع الدول الإسلامية بشروط العقد الإسلامي في بناء نموذج إسلامي عالمي.

- إجراء دراسات اقتصادية متخصصة تركز البحث في قضايا جوهرية لم تنطرق إليها مجالات البحث السابقة. وأن هذه الدراسة توصي بالكتابة في موضوع الأسس التي يجب توفرها لإقامة هذا التعاون, والمقومات الواجب إبرازها لتفعيل دور الدول لإنجاح هذه التجربة.

5. دراسة (حجر، 1999م) بعنوان "النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية- التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)".

وتهدف الدراسة إلى دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في نظم المعلومات المحاسبية لاستخلاص مقومات أو أركان النظام المحاسبي، ومن ثم تقييم النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية في ضوء تلك المقومات، كما تهدف إلى صياغة إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ضوء مقومات النظام، وبما يتناسب ومفاهيم الموازنات والبيئة اليمنية، ومتطلبات توجه القيادة السياسية نحو الإصلاح المالي والإداري. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات:

- إن الاستمرار في تطبيق النظام المحاسبي الحكومي الراهن وعدم إدخال نظام المحاسبية الإدارية سوف يؤدي إلى الجمود في عقلية الكوادر البشرية التي تتعامل مع ذلك النظام إما كمشغل له أو كمستخدم لمخرجاته، ويحد من متابعة التطورات الجديدة في أساليب الإدارة والتحليل.

- في النظام المحاسبي القائم الإنفاق لا يرتبط بالإجاز، وبالتالي يجب تغيير الوضع الراهن بما يلزم الحكومة أكثر في تنفيذ برامج معينة، وأداء محدد في مختلف الوحدات.

- في النظام المحاسبي القائم يؤثر نفوذ المسؤولين في الوحدة الحكومية إلى حد كبير في تحديد حجم الإنفاق المخصص للوحدة دون أن يتبع ذلك أية أساليب مساءلة.

- لا تتوفر في النظام المحاسبي القائم مقومات نظام محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، مما يفقد الفرد الاهتمام الكامل بالعمل أو الرغبة في التطوير.

- الحاجة إلى بلورة مرتكزات الموازنة المقترحة في صورة نظام محاسبي يمثل البيئة التي سيعمل فيها والتشريعات القانونية الخاصة بالدولة، والأسس التي يقوم عليها مدخل النظم كاتجاه حديث في نظم المعلومات.

6 . دراسة (عليان، 2002م) بعنوان " موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء- القواعد والتطبيق".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل وأساليب التغيير من موازنة الاعتمادات المالية إلى موازنة البرامج والأداء، والعائد المتوقع من هذا التغيير مقارنة بأعباء ومشاكل التغيير ودراسة مقومات ومتطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في القطاع الحكومي. ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات مايلي:

- تواجه الوحدات الحكومية ضغوطا داخلية وأخرى خارجية لإحداث التغيير والانتقال من الموازنة التقليدية إلى موازنة الأداء.

- تحقيق ما يعرف بنظام دعم وتحسين الأداء من خلال وجود نظام للتغذية العكسية.

- توافر آلية واضحة لضمان نجاح تطبيق موازنة الأداء من خلال تحديد أدوار الإدارات والأقسام المختلفة.

- تطبيق نظام موضوعي وعادل للحوافز يتسق وبرامج الأداء المحددة لإمكانية مقارنة النتائج المحققة بالخطة وبمعدلات الأداء المرسومة.

7. دراسة (الصعيدي، 2002م) بعنوان "تطوير كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء"، وقد هدفت الدراسة إلى:

- إبراز المفهوم الموضوعي للمال المخصص، ومدى خضوع نظرية الأموال المخصصة لمفاهيم النظرية المحاسبية من خلال تحليل إطار هذه النظرية.

- توضيح أوجه القصور في نظرية الأموال المخصصة كنظام معلومات محاسبية وإدارية

- شرح دورة النشاط الاقتصادي الحكومي كنظام معلومات مع تحديد مقومات هذا النظام ، وأهداف وعوامل نجاحه.

- توضيح كيفية الموازنة بين الموارد الاقتصادية المتاحة، واستخدام تلك الموارد في أوجه النشاط المختلفة.

- اقتراح منهج لتطوير ورفع كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة ، وطرح مجموعة من الأساليب للاسترشاد بها لتحقيق هذا الهدف.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات:

- هناك ارتباط وثيق بين المفاهيم المحاسبية العامة طبقاً لنظرية المحاسبة، وبين مفاهيم نظرية الأموال المخصصة.

- بالرغم مما وجه لنظرية الأموال المخصصة من انتقادات وقصور كنظام معلومات إلا أنها تبقى الإطار الملائم والوحيد القابل للتطوير طبقا لمفاهيم النظرية العامة للنظم كنظام معلومات للنشاط الحكومي.

- إن تفسير دورة النشاط الحكومي في الوحدات الإدارية غير الهادفة للربح تعتبر نقطة البدء في منحج التطوير المقترح لنظرية الأموال المخصصة.

8. دراسة (ندا، 2002م) بعنوان " تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليطمئنى مع موازنة البرامج والأداء"، وقد هدفت الدراسة إلى اقتراح تطبيق بعض الأساليب المحاسبية المستخدمة في النظم المحاسبية المطبقة في القطاع الخاص والتي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في القطاع الحكومي، وذلك بهدف تطوير النظام المحاسبي المستخدم في القطاع الحكومي في جمهورية مصر العربية بحيث يمكن أن يؤدي دورا كبيرا في تحسين كفاءة وفعالية الوحدات الحكومية.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- أن النظام الحالي غير قادر على تقييم أداء الوحدات الحكومية ، وكذلك أداء العاملين في هذه الوحدات

- أن اتباع النظام الحالي للأساس النقدي واعتماده على نظام رقابة داخلية دقيق يعتبر من جوانب القصور والضعف في هذا النظام

ولذلك قدم الباحث مجموعة من المقترحات لتطوير النظام المحاسبي الحكومي تركز

على ثلاثة أساليب رئيسة هي:

- تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال:

ضرورة إتباع أساس الاستحقاق المعدل ، وقياس إهلاك الأصول الثابتة في الوحدات الحكومية، وتقييم هذه الأصول بالاعتماد على معيار التغيرات في الأسعار و إعداد قوائم مالية شأنها في ذلك شأن الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص مثل قائمة المركز المالي وحسابات النتيجة وقائمة التدفقات النقدية والمالية.

- تطبيق محاسبة التكاليف في الوحدات الحكومية.

- تطبيق الموازنات التخطيطية في الوحدات الحكومية.

9 .دراسة (عناية، 2003م) بعنوان "أصول الإيرادات المالية العامة على الفكر الإسلامي"

وتهدف تلك الدراسة إلى بيان أن الفكر الإسلامي ينطلق من المبادئ والقواعد العامة الشرعية في معالجته لأمر مشكلات الحياة تسنده في ذلك جمعه بين المادية والروح في توفير الموارد المالية العامة ومن ثم توظيفها في مختلف المرافق والمجالات العامة، وبشكل يضمن الإشباع الكلي للحاجات الإنسانية العامة والضرورية، وإلى درجة ما يعرف بحد الكفاية لأحد الكفاف في الإشباع.

أهم النتائج والتوصيات:

- أصلت هذه الدراسة الأصول والأسانيد الشرعية للإيرادات المالية العامة الجماعية في الفكر المالي الإسلامي كما أنها أصلت، وبينت لنا المصادر العامة الدورية: كأملك الدولة الإسلامية والخاصة.

- أوضحت لنا المصادر المالية الشرعية الأخرى: كالزكاة، وضرائب الجزية، والخراج، والعشور، والضرائب المستحدثة، وفيما يعرف بالتوظيف.

- بينت لنا الدراسة أيضاً مصادر المالية العامة غير الدورية: كالغنائم والفيء، والتركات التي لا وراث لها، والقروض، وحصائل التعزيزات المالية.

وكل هذا يثبت استقلالية الفكر المالي الإسلامي في توفيره لمصادر الإيرادات العامة لخزينة الدولة الإسلامية، وبالتالي قدرته على توظيف هذه الموارد في تسيير دفة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والمالي في المجتمعات الإسلامية.

10. دراسة (الباشا، 2005م) بعنوان "سبل تفعيل دور الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالمدفوعات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية".

وقد هدفت الدراسة إلى وضع المقترحات التي تساعد في تطوير نظام الرقابة على المدفوعات العامة، وتحقيق استقلالية الأجهزة الرقابية في السلطة الفلسطينية، إلى جانب بيان أساليب الرقابة على المدفوعات العامة، والوقوف على الانحرافات التي قد تحدث من خلال التطبيق الفعلي للموازنة العامة، وبيان أسبابها وتحليلها.

ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ما يلي:

- الحاجة إلى تفعيل دور الموازنة كأداة للرقابة على النفقات العامة.

- عدم الاهتمام بالانحرافات الناتجة عن تنفيذ الموازنة، وعدم وجود معايير تحدد الأهمية النسبية لهذه الانحرافات.

- بقاء سلف النفقات الجارية مفتوحة دون إقفال لفترات طويلة بعد نهاية السنة المالية.

- عدم توثيق إجراءات الإنفاق الحكومي وزيادة عدد هذه الإجراءات بشكل كبير مما يعرقل عمليات الصرف.

- الحاجة إلى الاهتمام بالنظام المحاسبي المحوسب لتفعيل الرقابة على المدفوعات العامة، وتقليل الأخطاء من خلال إنشاء قسم خاص برقابة تطبيقات الحاسوب للتأكد من صحة عمليات التشغيل ومدى ملاءمتها لأنظمة الرقابة الموجودة.

- إنشاء قسم في دائرة الموازنة يعنى بدراسة انحرافات تنفيذ الموازنة وتحديد أسبابها ، وتقديم التوصيات اللازمة بذلك.

- تشكيل لجنة لوضع مقترحات لتطوير الموازنة العامة للسلطة، والبدء بالتطبيق التدريجي لموازنة البرامج والأداء.

11.دراسة (سعيد، 2007م) بعنوان "الموازنات كأدوات تخطيط ورقابة في الجامعات

اليمنية- الواقع واتجاهات التطوير".

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقييم واقع نظام الموازنات وإجراءاته في الجامعات اليمنية الحكومية للتعرف على مدى ما تلعبه الموازنات كأداة تخطيط ورقابة في مراحلها المختلفة، والكشف عن أوجه القصور في هذا النظام وفي إجراءاته ذات الصلة بالعمليات الإدارية الأساسية من تخطيط ومتابعة ورقابة وتأثير ذلك القصور في وظائف ومهام وأنشطة الجامعات، وتقديم اقتراحات لتطويره.

ولإنجاز ذلك اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي الانتقادي المقرون بالدراسة

الميدانية، والمنهج الاستقرائي في عرض وتحليل واستقراء الوضع الحالي لنظام الموازنات

وإجراءاته في الجامعات اليمنية الحكومية. وقد شمل الإطار التطبيقي للبحث إعداد استبانة تتكون من (67) فقرة، توزعت على (4) أجزاء أحتوى الجزء الأول على بيانات شخصية لعينة البحث، وتناول الجزء الثاني منه نظام الموازنة من حيث التويب والمفردات، وإجراءات الإعداد والتحضير والمناقشة للموازنة، وإجراءات التنفيذ والرقابة على الموازنة، أما الجزء الثالث فقد تناول قياس تأثير أوجه القصور لنظام الموازنة وإجراءاته، والجزء الرابع تناول قياس اتجاهات تطوير النظام وإجراءاته. وتكونت عينة البحث من (30) من الأكاديميين، (55) من الإداريين من منتسبي الجامعات اليمنية الحكومية والجهات الإشرافية عليها، وذوي الصلة بالتعامل مع الموازونات على المستويين الإشرافي والتنفيذي.

وتمت معالجة البيانات باستخدام حزمة التحليل الإحصائي (SPSS) بتطبيق عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) . واختبار أقل فرق معنوي (LSD).

وكشفت نتائج البحث عن الآتي:

- عدم ملاءمة نظام الموازنة المتبع في الجامعات اليمنية الحكومية وإجراءاته ذات الصلة بالعمليات الإدارية الأساسية من تخطيط ومتابعة ورقابة في مراحل الموازنة المختلفة.
- وجود قصور في المنظومة الحالية لنظام الموازنة وإجراءاته في الجامعات اليمنية الحكومية، وتأثير ذلك القصور في مختلف مهام ومناشط الجامعات ومنتسبيها، الأمر الذي يضعف أداء الجامعات ويعيقها من تحقيق أهدافها.

- أهمية تطوير نظام الموازنة وإجراءاته في الجامعات اليمنية الحكومية بما يعزز من فعالية الإدارة الجامعية، ودور الموازنة كأداة تخطيط ورقابة وقياس نتائج الأعمال.

(2-9-2): الدراسات الأجنبية

1. دراسة Dennis (2004) بعنوان " **Determinants of financial condition: study of United States Cities**."

أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 1600 مدينة من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، وطبقت على 500 مدينة فقط وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين قدرة الحكومة في الإدارة المالية وبين ظروفها المالية في إمكانية تقديم الحكومة لاحتياجات ومصالح مواطنيها، إضافة إلى كيفية توزيع وتخصيص تلك الموارد. وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى نتائج كان من أهمها:

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة المالية والقدرة على الإدارة المالية.
- أنه توجد عوامل بيئية ومالية متعددة تؤثر في الحالة الاقتصادية.

2. دراسة Shinn (2006) بعنوان " **Executive budget success : Evidence from the American States**."

وقد وضح في دراسته أن أهم سلطات الجهات التنفيذية هو عمل الموازنات، لذا هدفت الدراسة إلى فهم النجاح والأسباب الأكيدة المحققة له من خلال تحليل دورة الموازنة الكاملة وقد أجريت هذه الدراسة على 50 ولاية أمريكية ومن خلال الاستبيان الذي أجري على المشاركين

توصلوا إلى أهم النتائج لتحقيق النجاح في الموازنة ومن بينها عامل الوقت متبوعا بدعم المشروع الحزبي، والموظفين المسؤولين وأخيرا الدعم الشعبي.

3. دراسة Hai (2008) بعنوان " Setting discretionary fiscal policy within the limits of budgetary institution : Evidence from American Governments . "

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المؤسسات الخاصة بإعداد الموازنة على اختيار حكومات الولايات المتحدة للسياسة المالية تحت تأثير التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة، وقد توصلت الدراسة لنتائج من أبرزها: أن حدود الضرائب والإنفاقات تشكل ضغطا على الولايات ويعيق قدرتها في التعامل مع حالات التقلبات المالية.

4. دراسة Warren (2009) بعنوان " Leading Cultural Change in a School District through a Budget Building Collaboration . "

تهدف هذه الدراسة وهي أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليط الضوء على أساليب إعداد الموازنة لقطاع الجامعات. وقد تمحورت حول ما إذا كان توفير المعلومات الكافية للأطراف ذات المصلحة حول أهداف الموازنة خلال فترة إعدادها يساهم في تحسين بياناتها ومن ثم تحقيق البرامج المخططة منها. ولقد استخدم الباحث في جمع المعلومات اللازمة للدراسة أسلوب المقابلة الشخصية، وورش العمل المشتركة، والبريد الإلكتروني، ومحاضر جلسات الأطراف ذات العلاقة بإعداد الموازنة.

وقد كشفت الدراسة عن نتائج إيجابية أهمها أن تطبيق مبدأ المشاركة والاتصال الفعال فيما بين تلك الأطراف قد ساهم إلى حد كبير في تحسين العملية التعليمية وذلك من خلال جذب أعضاء هيئة تدريس متميزين للتدريس في تلك الجامعات.

(2_10): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم استعراضها سابقا في أنها بحثت في بيئة جديدة وهي بيئة دولة الكويت وبحثت في جهة حكومية وهي بيت الزكاة الكويتي وهي هيئة حكومية مستقلة وتم تقييم بيانات الموازنة العامة، وأيضا تم استعراض كيفية إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والعيوب المصاحبة لعملية إعداد الموازنة، واختلفت الدراسة التي قام بها الباحث عن الدراسات التي قام بها علي 1993 وعلبان 2002 وندا 2002 والباشا 2005 حيث أن الدراسات المذكورة تتحدث وتهدف إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء أما الدراسة التي قام بها الباحث فتهدف إلى بيان عيوب الموازنة التقليدية أو موازنة البنود حيث تؤدي العيوب المذكورة في البحث إلى جعل الموازنة غير صالحة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية.

وانتقلت الدراسة مع دراسة الشاهين 1994 والتي تهدف إلى تحليل واقع الموازنة العامة الاتحادية، وكفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الذي يتولى إعدادها وتنفيذها ورقابتها، وأيضا التعرف على أهم مشكلات الموازنة العامة للاتحاد، وكذلك تقديم الحلول والاقتراحات لحل تلك المشكلات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية الموازنة العامة الاتحادية وكذلك تتفق الدراسة مع دراسة

حجر 1999 والتي تهدف إلى صياغة إطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ضوء مقومات النظام، ومتطلبات توجه القيادة السياسية نحو الإصلاح المالي والإداري وكذلك اتسمت الدراسة بسمة الشمول عندما لم تقتصر في معالجتها على إعداد تقديرات بنود وأبواب الموازنة وأنماط العرض المطبقة فيها، بل تعدت ذلك إلى تقييم فاعلية وكفاءة نظم الرقابة المالية التي تضبط مراحل إعداد الموازنة وصولاً إلى تقييم فاعلية وكفاءة الآلية التي يتبعها ديوان المحاسبة في مراجعة تلك الموازنة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

- (3-1): المقدمة
- (3-2): منهج الدراسة
- (3-3): مجتمع الدراسة وعينتها
- (3-4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
- (3-5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات
- (3-6): المعالجة الإحصائية المستخدمة
- (3-7): ثبات أداة الدراسة
- (3-8): التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

(3-1): المقدمة

هدفت الدراسة إلى تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت عامة وعلى الخصوص في بيت الزكاة الكويتي. إضافة إلى إبراز وبيان المراحل الأساسية المطبقة في إعدادها، وإبراز عيوب الموازنة العامة للدولة أو موازنة البنود وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجه إعدادها. ولتحقيق هذه الأهداف تناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع

الدراسة وعينتها، والمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وكذلك أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

(3-2): منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على آراء معدي الموازنة العامة من محاسبين ومسؤولين وكذلك التعرف على آراء المحاسبين العاملين والمطبقين للموازنة العامة بشأن قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت وبخاصة في بيت الزكاة، إذ سيتم دراسة وتحليل المتغيرات الوصفية غير الكمية وتحويلها من خلال الاستبانة إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، بهدف اختبار الفرضيات، وبالتالي بيان نتائج وتوصيات الدراسة.

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من معدي الموازنة العامة لبيت الزكاة في دولة الكويت وكذلك عدد من المحاسبين المطبقين لها في بيت الزكاة، وهم أصحاب خبرة طويلة، وكذلك مجموعة من المدققين الداخليين والخارجيين وأيضا مجموعة من المنسقين الإداريين الذين لهم اتصال مباشر بمحاسبى الموازنة العامة وهي الفئة التي تسمى بالأخرى. أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة قصدية (غير عشوائية) من المحاسبين أصحاب الخبرة سواء العاملين في تطبيق الموازنة

العامّة في الدوائر الحكومية أو في بيت الزكاة وذلك لعلاقتهم المباشرة في موضوع الدراسة ولمعرفتهم العميقة بموضوع الدراسة، وقد بلغ عددهم (74) فرداً.

(3-4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

من خلال تحليل البيانات الموضحة في الجدول رقم (3 - 1) يمكن استخلاص المؤشرات

الوصفية التالية:

1. أن 91% منهم يحملون شهادات جامعية مما يرحح كونهم على معرفة بمضامين أعداد الموازنات الحكومية.
2. أن حوالي 99% منهم خريجو تخصصات علمية ذات علاقة بالعلوم المحاسبية والإدارية والمالية، ومن ثم فإن معرفتهم بالمفاهيم الأساسية التي تحكم النظم المحاسبية المالية والإدارية.
3. أن حوالي 60% من أفراد عينة الدراسة هم من العاملين في إعداد الموازنات وهو ما يؤكد معرفتهم بآليات إعداد الموازنات ومضاميتها. وأن 32% هم من المدققين الداخليين والخارجيين، وهو ما يؤكد أن ما مجمله 92% من أفراد عينة الدراسة هم على دراية وصلة بإعداد الموازنات.
4. أن حوالي 81% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أكثر من 15 سنة مما يرحح أن يكونوا على دراية بإعداد الموازنات الحكومية وآلية التعامل معها.

وبناء على جميع ما تقدم يمكن الاستنتاج المبدئي من أن عينة الدراسة لديها القدرة على فهم الأسئلة المطروحة في الاستبانة، مما يوفر للنتائج المبنيه على إجاباتهم عن تلك الأسئلة الدقة والمصادقية المستهدفة.

جدول (3 – 1)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الشهادة الأكاديمية	دبلوم	7	9
		بكالوريوس	65	88
		ماجستير	2	3
		دكتوراه	-	-
		أخرى	-	-
2	التخصص الدقيق	محاسبة	67	91
		إدارة	5	7
		اقتصاد	-	-
		تمويل	1	1

1	1	أخرى (إدارة أعمال)		
59.5	44	محاسب موازنات	الوظيفة الحالية	3
18.9	14	مدقق داخلي		
13.5	10	مدقق خارجي		
8.1	6	أخرى (منسقين إداريين)		
19	14	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	4
22	16	من 5 سنوات – أقل من 10 سنوات		
31	23	من 10 سنوات – أقل من 15 سنة		
28	21	أكثر من 15 سنة		

(3-5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

تكونت الدراسة من جانبين؛ جانب نظري وآخر تطبيقي، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى معظم المفاهيم والمبادئ العلمية ذات العلاقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهدف - من خلاله - إلى التعرف على تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت وعلى الخصوص في بيت الزكاة الكويتي. إضافة إلى إبراز وبيان المراحل الأساسية المطبقة في إعدادها، مع التركيز على إبراز عيوب الموازنة العامة للدولة القائمة على نموذج موازنة البنود وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجه إعدادها،

يهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. واعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيانات على نوعين من المصادر، هما:

- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية؛ وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
 - الاستبانة، التي تم إعدادها خصيصاً لجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة من مجتمع الدراسة. وقد شملت الاستبانة على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، والتي طلب الإجابة عليها من قبل المبحوثين، وفق مقياس Likert الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية من (1 – 5). ولأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.
- وقد شملت الاستبانة جزءين رئيسيين، هما:

(أولاً) الجزء الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (4) فقرات. وهي (الشهادة الأكاديمية ؛ التخصص الدقيق ؛ الوظيفة الحالية ؛ وعدد سنوات الخبرة).

أما الجزء الثاني فقد شمل (6) أسئلة تكون كل من منها مجموعة من الفقرات على النحو

التالي:

- المجال الأول ويحتوى (4) فقرات تُعنى بطرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة الكويتي.
- المجال الثاني تضمن (5) فقرات تتعلق بالطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والطبقة حالياً في بيت الزكاة.
- المجال الثالث تضمن (4) فقرات تتعلق بمدى ملاءمة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق حالياً في بيت الزكاة.

- المجال الرابع تضمن (5) فقرات تتعلق بمدى فاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.
- المجال الخامس تضمن (5) فقرات تتعلق بمدى فاعلية وكفاءة أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.
- المجال السادس وهو من النوع المفتوح الذي قصد به الإطلاع على آراء أفراد العينه بخصوص مشاكل لها علاقة بالموازنة لكن لم ترد في الاستبانة.

وبذلك شملت الاستبانة (23) فقرة تراوح مدى الاستجابة من (1- 5) وكان المقياس فيما

يتعلق بمدى التأييد على النحو الآتي:

مرتفع جداً	مرتفع	محايد	منخفض	منخفض جداً
5	4	3	2	1

(3_6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها استخدم الباحث الأساليب

الإحصائية التالية:

1. معامل Cronbach Alpha لمعرفة ثبات الأداة، وقياس قوة التماسك بين فقرات الاستبانة المعدة.
2. اختبار Kolmogorov - Smirnov للتحقق من توفر التوزيع الطبيعي للبيانات.
3. المتوسطات الحسابية Arithmetic Means لتحديد مستوى تأييد أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.

4. الانحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة تشتت الاستجابات حول وسطها الحسابي.

5. اختبار T لعينة واحدة One sample T-test وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

من جانب آخر، وبقصد تصنيف مستوى التأييد الذي تبديه عينة الدراسة لل فقرات المشمولة في أسئلة الاستبانة استخدم الباحث مقياساً للمدى (Range) بين مستويات هذا التأييد قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{المدى} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{العلامة القصوى}}$$

$$0.80 = \frac{5 - 1}{5} = \text{المدى}$$

وبناء على ذلك تم تصنيف هذا التأييد ضمن الفئات التالية:

- من 4.23 فأكثر تأييد مرتفع جداً.
- من 3.42 — 4.22 تأييد مرتفع.
- من 2.61 — 3.41 تأييد متوسط.
- من 1.80 — 2.60 تأييد منخفض.
- أقل من 1.80 تأييد منخفض جداً.

(3_7): ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة أو على الأقل نتائج متقاربة جداً لو تمت إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، وبعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعني

الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم وجود تباين جوهري في نتائجها فيما لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل Cronbach Alpha. الذي تشير نتائجه الموضحة في الجدول رقم (3 – 2) إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس. وتعد قيمة Alpha مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية عندما تتجاوز قيم (ألفا) لفقراتها (Alpha \geq 0.60) (Sekaran,) (2003: 67).

الجدول (3 – 2)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة	4	0.957
2	طرق عرض بنود الموازنة العامة	5	0.973
3	النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة	4	0.974
4	أساليب الرقابة المالية الممارسة بإعداد الموازنة العامة	5	0.983
5	أساليب المراجعة الخارجية بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة	5	0.987
	جميع الفقرات كوحدة واحدة	23	0.993

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة سواء في مجملها أو في فقراتها المفصلة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة.

حيث يتضح من الجدول (3 — 2) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة هو (0.987) والمرتبط بأساليب المراجعة الخارجية بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت (0.957) والمرتبط بطرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة. وبشكل عام تبين أن معاملات الثبات تشير إلى إمكانية الاعتماد على النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

(3-8): التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

ولأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار (Kolmogorov - Smirnov)، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط متداخل بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول (3 — 3).

ولكي يتوفر شرط التوزيع الطبيعي في تلك البيانات يتوجب أن تكون قيمة مستوى دلالة (Sig) بالنسبة لكل بعد من الأبعاد تزيد عن قيمة مستوى الدلالة لإختبار الفرضيات وهو هنا بالنسبة لهذه الدراسة (0.05) (Sekaran, 2003).

الجدول (3 — 3)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

النتيجة	Sig. *	Kolmogorov – Smirnov	المتغير	الرقم
يتبع التوزيع الطبيعي	0.139	3.593	طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة	1
يتبع التوزيع الطبيعي	0.116	2.933	طرق عرض بنود الموازنة العامة	2
يتبع التوزيع الطبيعي	0.092	2.987	النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة	3
يتبع التوزيع الطبيعي	0.069	3.040	أساليب الرقابة المالية الممارسة بإعداد الموازنة العامة	4
يتبع التوزيع الطبيعي	0.087	2.806	أساليب المراجعة الخارجية بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة	5

* يكون التوزيع طبيعياً إذا كان مستوى الدلالة < 0.05 .

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة (0.05) فأكثر فإنه يتبين أن توزيع

المتغيرات جميعها. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (0.05) وهو

المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

- (4-1): المقدمة
- (4-2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
- (4-3): اختبار فرضيات الدراسة

(4-1): المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وقد تم استخدام مؤشرات التحليل الإحصائي الوصفي مثل الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسين، وفقاً للتالي:

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة.

(4_2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بخصوص السؤال الأول الذي ينص على ما يلي:

هل طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة دقيقة ؟

لوصف مدى تأييد عينة الدراسة لدقة طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى التأييد، كما هو موضح بالجدول (4 – 1).

جدول (4 - 1)

مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لدقة طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة

ت	الفقرة	محاسب موازنات			مدقق داخلي			مراجع خارجي			أخرى			العينة جميعها كوحدة		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	الوسط الحسابي	مستوى التأييد	الترتيب
1	الإعتماد الكلي على البيانات الفعلية من الصرف في السنوات المالية السابقة لتقدير الأبواب والبنود تخفيض درجة دقتها	4.09	0.29	مرتفع	2.86	0.86	متوسط	2	0	منخفض	1.67	0.52	منخفض جداً	2.65	متوسط	4
2	اللجوء كثيراً إلى الإجتهد الشخصي في تقدير الأبواب والبنود يؤدي إلى تخفيض درجة دقتها	4.36	0.49	مرتفع جداً	3.36	0.63	متوسط	2	0	منخفض	1.67	0.52	منخفض جداً	2.85	متوسط	3
3	المغالاة في طلب الإعتمادات من جانب الوحدات التنفيذية وتشجيع الإسراف في صرف الاعتمادات المصرح بها قبل إنتهاء السنة المالية يؤدي إلى تخفيض درجة دقة تقديرات الأبواب والبنود	4.55	0.50	مرتفع جداً	4.07	0.27	مرتفع	3.50	0.53	مرتفع	1.83	0.41	منخفض	3.49	مرتفع	1
4	إعتماد مبدأ السماح بصرف جميع الإعتمادات المصرح بها في موازنه قبل إنتهاء السنة المالية يؤدي إلى تخفيض درجة دقة تقديرات الأبواب والبنود	4.55	0.50	مرتفع جداً	4.07	0.27	مرتفع	2.90	0.57	متوسط	2	0	منخفض	3.38	متوسط	2
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.39	0.45	مرتفع جداً	3.59	0.51	مرتفع	2.60	0.27	منخفض	1.79	0.36	منخفض جداً	3.09	متوسط	

تشير بيانات الجدول رقم (4 – 1) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. تراوح مستوى تأييد عينة الدراسة جميعها وحدة واحدة لدقة طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة من مرتفع بالنسبة لفقرة واحدة هي ذات الرقم (3) ومتوسط للفقرات الباقية (1 ؛ 2 ؛ 4).

2. كان تأييد عينة الدراسة جميعها وحدة واحدة لمدى دقة طرق إعداد التقديرات لأبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة هو بشكل عام متوسط وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.09). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى فقد كانت فئة محاسب موازنات هي الأكثر تأييداً وبوسط حسابي بلغ (4.39) من بين الفئات الأخرى، في حين كانت فئة الأخرى هي الأقل تأييداً وبوسط حسابي بلغ (1.79).

3. تفاوت مستوى تأييد عينة الدراسة لمدى الدقة الخاص بكل فقرة من الفقرات على حده، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس قوة التأييد، احتلت "الفقرة 3" وهي "المغالاة في طلب الإعتمادات من جانب الوحدات التنفيذية وتشجيع الإسراف في صرف الإعتمادات المصرح بها قبل انتهاء السنة المالية يؤدي إلى تخفيض درجة تقديرات الابواب والبنود" وبوسط حسابي قدره (3.49) من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 4" التي تنص على "اعتماد مبدأ السماح بصرف جميع الإعتمادات المصرح بها في الموازنة قبل إنتهاء السنة المالية يؤدي إلى تخفيض درجة دقة تقديرات بنود الأبواب والبنود" ووسطها الحسابي (3.38). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 1" التي تنص على "الإعتماد الكلي على البيانات الفعلية من الصرف في السنوات المالية السابقة لتقدير الأبواب والبنود تخفض درجة دقتها" وبوسط

حسابي قدره (2.65)، ويعلل الباحث هذا التفاوت في مستوى التأييد بسبب الحرص على عدم تخفيض الاعتمادات في السنوات المقبلة وأيضاً بسبب الرغبة في الحصول على اعتمادات أكبر من حاجتهم حتى يتبقى لهم وفر في نهاية السنة ويعتبر كأنه بمثابة كفاءة الإدارة في استخدام الأموال المخصصة.

4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية في التأييد الذي أبدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة كل على حده تجاه تلك الفقرات، يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين سواء ضمن الفئة الواحدة أو على مستوى العينة كوحدة واحدة.

وبخصوص السؤال الثاني، الذي ينص على ما يأتي:

هل الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة؟

لوصف مدى تأييد عينة الدراسة لسلامة الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى التأييد، كما هو موضح بالجدول (4 – 2)

جدول (4 - 2)

مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لسلامة الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة

ت	الفقرة	محاسب موازنات			مدقق داخلي			مراجع خارجي			أخرى			العينة جميعها كوحدة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	الوسط الحسابي	مستوى التأييد
1	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى ضياع العلاقة السببية بين حجم النفقات العامة وحجم نوعية الخدمات المؤداة	4.16	0.37	مرتفع	3.71	0.61	مرتفع	3.00	0	متوسط	2.50	0.55	منخفض	3.34	متوسط
2	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى صعوبة تقديم أداء العاملين في الوحدات الحكومية	4.16	0.37	مرتفع	4.00	0.39	مرتفع	3.00	0	متوسط	2.17	0.41	منخفض	3.33	متوسط
3	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى صعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحكومية	4.30	0.46	مرتفع جداً	4.00	0.39	مرتفع	3.00	0	متوسط	2.00	0	منخفض	3.32	متوسط
4	تشجع هذه الطرق في العرض على نشوء ظاهرة اللامبالاة بتقديم الخدمات	4.20	0.41	مرتفع	3.57	0.65	مرتفع	3.00	0	متوسط	2.33	0.52	منخفض	3.28	متوسط
5	تشجع هذه الطرق في العرض على عدم المواظبة والانتظام في أداء الخدمات العامة من جانب العاملين بالوحدات الحكومية	4.11	0.32	متوسط	3.14	0.53	متوسط	2.80	0.42	متوسط	2.00	0	منخفض	3.01	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.19	0.39	متوسط	3.69	0.52	متوسط	2.96	0.08	متوسط	2.20	0.29	منخفض	3.26	متوسط

تشير بيانات الجدول رقم (4 – 2) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. اتضح التأييد المرتفع من قبل عينة الدراسة كوحدة واحدة لسلامة الطرق المتبعة حالياً في

عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.

2. كان تأييد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة لسلامة الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود

الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة هو بشكل عام متوسط وذلك بوسط

حسابي عام قدره (3.26). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى فقد كانت

فئة محاسبي الموازنات الأكثر تأييداً لذلك وبوسط حسابي بلغ (4.19) من بين الفئات الأخرى، في

حين كانت فئة الأخرى هي الأقل تأييداً وبوسط حسابي بلغ (2.20).

3. تفاوت مستوى تأييد عينة الدراسة لسلامة الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة

العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة كل على حده، إذ كما يبدو من ترتيب هذه

الفقرات على أساس قوة التأييد، أن الفقرة "1" وهي "تؤدي هذه الطرق في العرض إلى ضياع

العلاقة السببية بين حجم النفقات العامة وحجم نوعية الخدمات المؤداة" احتلت المرتبة الأولى

وبوسط حسابي قدره (3.34) من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 2" التي

تنص على "تؤدي هذه الطرق في العرض إلى صعوبة تقديم أداء العاملين في الوحدات

الحكومية" ووسطها الحسابي (3.33). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 5" التي تنص

على "تشجع هذه الطرق في العرض على عدم المواظبة والانتظام في أداء الخدمات العامة من

جانب العاملين بالوحدات الحكومية" وبوسط حسابي قدره (3.01)، ويعلل الباحث هذا التفاوت في

مستوى التأييد بسبب الرغبة بعدم وجود ربط بين المدخلات والمخرجات وبالتالي تضيع العلاقة السببية بين حجم النفقات ونوعية الخدمات المؤداة.

4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية في التأييد الذي أبدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة تجاه تلك الفقرات، يشير إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها وحدة واحدة.

وبخصوص السؤال الثالث، ونصه كما يلي:

هل النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسب؟

لوصف مدى تأييد عينة الدراسة لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى التأييد، كما هو موضح بالجدول (4 – 3)

جدول (4 - 3)

مدى تأييد عينة الدراسة بفعاليتها لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة

ت	الفقرة	محاسب موازنات			مدقق داخلي			مراجع خارجي			أخرى			العينة جميعها كوحدة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	لا يشمل الضوابط اللازمة لتحقيق عنصر الدقة في تقديرات أبواب وبنود الموازنة	4.14	0.35	مرتفع	3.14	0.53	متوسط	2.60	0.52	متوسط	1.83	0.41	منخفض	2.93	متوسط
2	لا يوفر البيانات اللازمة للرقابة على تنفيذ الموازنة طبقاً للتعليمات الموضوعة لهذا الغرض	4.05	0.57	مرتفع	3.14	0.53	متوسط	2.30	0.48	منخفض	2.00	0	منخفض	2.87	متوسط
3	لا يوفر البيانات اللازمة لأغراض تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة	4.16	0.37	مرتفع	3.50	0.65	مرتفع	2.80	0.42	متوسط	2.00	0	منخفض	3.11	متوسط
4	لا يوفر البيانات اللازمة لأغراض تقييم أداء الجهات المسؤولة عن تنفيذ البرامج المشمولة في الموازنة	4.23	0.42	مرتفع جداً	3.64	0.63	مرتفع	2.80	0.42	متوسط	2.00	0	منخفض	3.17	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.14	0.43	مرتفع	3.36	0.59	متوسط	2.63	0.46	متوسط	1.96	0.10	منخفض	3.02	متوسط

تشير بيانات الجدول رقم (4 - 3) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. اتضح التأييد المتوسط من قبل عينة الدراسة كوحدة واحدة لمناسبة النظام المحاسبي المطبق

في الموازنة العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة.

2. كان تأييد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة

العامة بدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة هو بشكل عام متوسط وذلك بوسط

حسابي عام قدره (3.02). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى فقد كانت

فئة محاسبي الموازنات هي الأكثر تأييداً وبوسط حسابي بلغ (4.14) من بين الفئات الأخرى، في

حين كانت فئة الأخرى هي الأقل تأييداً وبوسط حسابي بلغ (1.96).

3. تفاوت مستوى تأييد عينة الدراسة لتلك المناسبة كل على حده، إذ كما يبدو من ترتيب هذه

الفقرات على أساس قوة التأييد، احتلت "الفقرة 4" وهي "لا يوفر البيانات اللازمة لأغراض تقييم

الجهات المسؤولة عن تنفيذ البرامج المشمولة في الموازنة" وبوسط حسابي قدره (3.17) من تلك

الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 3" التي تنص على "لا يوفر البيانات اللازمة

لأغراض تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة" ووسطها الحسابي (3.11). أما المرتبة الأخيرة

فكانت من نصيب "الفقرة 2" التي تنص على "لا يوفر البيانات اللازمة للرقابة على تنفيذ الموازنة

طبقاً للتعليمات الموضوعة لهذا الغرض" وبوسط حسابي قدره (2.87) ، ويعمل الباحث هذا

التفاوت في مستوى التأييد بسبب الرغبة بعدم وجود نظام محاسبي يوفر بيانات تفيد في مجال

الرقابة على المصروفات وكذلك حتى لا يوفر النظام المحاسبي بيانات تفيد في أغراض التخطيط

والمتابعة.

4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية في التأييد الذي أبدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة تجاه تلك الفقرات، يشير إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها وحدة واحدة.

وبخصوص السؤال الرابع، الذي ينص على ما يأتي:

هل أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة؟

لوصف مدى تأييد عينة الدراسة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى التأييد، كما هو موضح بالجدول (4 - 4)

جدول (4 - 4)

مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت
الزكاة

ت	الفقرة	محاسب موازنات			مدقق داخلي			مراجع خارجي			أخرى			العينة جميعها كوحدة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	الوسط الحسابي	مستوى التأييد
1	تهدف تلك الأساليب الى التحقق فقط من الحصول على اذن الجهة المختصة بالرقابة قبل الارتباط	4.23	0.42	مرت فع جداً	3.36	0.63	متوسط	2.70	0.48	متوسط	1.83	0.41	منخفض	3.03	متوسط
2	تهدف تلك الأساليب الى التحقق فقط من الحصول على اذن الجهة المختصة بالرقابة قبل المصرف	4.18	0.39	مرت فع	3.36	0.63	متوسط	2.40	0.52	منخفض	1.83	0.41	منخفض	2.94	متوسط
3	تهدف تلك الأساليب الى التحقق فقط من ان الصرف قد تم وفقاً للتعليمات المالية	4.30	0.46	مرت فع جداً	3.86	0.53	مرتفع	2.80	0.42	متوسط	2.00	0	منخفض	3.24	متوسط
4	تهدف تلك الأساليب الى التحقق فقط من أن الصرف قد تم في حدود الإعتمادات المقررة	4.32	0.47	مرت فع جداً	3.50	0.65	مرتفع	2.80	0.42	متوسط	1.83	0.41	منخفض	3.11	متوسط
5	لا تشمل تلك الأساليب المعايير اللازمة لتقييم كفاءة الإدارة	4.39	0.49	مرت فع جداً	3.57	0.65	مرتفع	3.00	0	متوسط	2.17	0.75	منخفض	3.28	متوسط
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.28	0.45	مرت فع جداً	3.53	0.62	مرتفع	2.74	0.37	متوسط	1.93	0.40	منخفض	3.12	متوسط

تشير بيانات الجدول رقم (4 - 4) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. اتضح التأييد المرتفع من قبل عينة الدراسة وحدة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.
2. كان تأييد عينة الدراسة جميعها وحدة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة هو بشكل عام متوسط وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.12). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى فقد كانت فئة محاسبي الموازنات هي الأكثر تأييداً وبوسط حسابي بلغ (4.28) من بين الفئات الأخرى، في حين كانت فئة الأخرى هي الأقل تأييداً وبوسط حسابي بلغ (1.93).
3. تفاوت مستوى تأييد عينة الدراسة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة كل على حده، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس قوة التأييد، احتلت "الفقرة 5" وهي "لا تشمل تلك الأساليب المعايير اللازمة لتقييم كفاءة الإدارة" المرتبة الأولى وبوسط حسابي قدره (3.28) من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 3" التي تنص على "تهدف تلك الأساليب إلى التحقق فقط من أن الصرف قد تم وفقاً للتعليمات المالية" ووسطها الحسابي (3.24). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 2" التي تنص على "تهدف تلك الأساليب إلى التحقق فقط من الحصول على إذن الجهة المختصة بالرقابة قبل المصرف" وبوسط حسابي قدره (2.94) ، ويعلل الباحث هذا التفاوت في مستوى التأييد بسبب الحرص على أن لا تشمل أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة المعايير اللازمة لتقييم كفاءة الإدارة.

4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية في التأييد الذي أبدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة تجاه تلك الفقرات، يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها وحدة واحدة.

وبخصوص السؤال الخامس، الذي ينص على ما يأتي:

هل أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة؟

لوصف مدى تأييد عينة الدراسة لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى التأييد، كما هو موضح بالجدول (4 - 5).

جدول (4 - 5)

مدى تأييد عينة الدراسة بفئاتها لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة

ت	الفقرة	محاسب موازنات			مدقق داخلي			مراجع خارجي			أخرى			العينة جميعها كوحدة		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأييد	الوسط الحسابي	مستوى التأييد	الترتيب
1	تتخصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من سلامة تنفيذ بنود الموازنة	4.09	0.56	مرتفع	2.79	0.80	متوسط	2.00	0	منخفض	1.33	0.52	منخفض جداً	2.55	منخفض	4
2	تتخصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من عدم حدوث مخالفات للتعليمات المالية	4.34	0.48	مرتفع جداً	3.21	0.70	متوسط	2.00	0	منخفض	1.33	0.52	منخفض جداً	2.72	متوسط	1
3	تتخصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من عدم تعرض موجودات الوحدات الحكومية للسرقة والاختلاس دون التحقق من دقة تقييم تلك الموجودات	4.16	0.64	مرتفع	2.79	0.80	متوسط	2.00	0	منخفض	1.67	0.52	منخفض جداً	2.65	متوسط	3
4	لا تشمل المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان للتحقق من سلامة السياسات الإدارية الحكومية المتبعة في تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة العامة	4.09	0.80	مرتفع	2.71	0.83	متوسط	2.00	0	منخفض	1.00	0	منخفض جداً	2.45	منخفض	5
5	لا تشمل المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان الى تقييم مدى كفاءة أداء الوحدات الحكومية لدى تنفيذ البرامج المحددة لها في الموازنة	4.20	0.63	مرتفع	3.14	0.53	متوسط	2.00	0	منخفض	1.33	0.52	منخفض جداً	2.67	متوسط	2
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.18	0.62	مرتفع	2.93	0.73	متوسط	2.00	0	منخفض	1.33	0.41	منخفض جداً	2.61	متوسط	

تشير بيانات الجدول رقم (4 – 5) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. اتضح التأييد المرتفع من قبل عينة الدراسة وحدة واحدة لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة.

2. كان تأييد عينة الدراسة جميعها وحدة واحدة لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة هو بشكل عام متوسط وذلك بوسط حسابي عام قدره (2.61). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى فقد كانت فئة محاسبي الموازنات هي الأكثر تأييداً وبوسط حسابي بلغ (4.18) من بين الفئات الأخرى، في حين كانت فئة الأخرى هي الأقل تأييداً وبوسط حسابي بلغ (1.33).

3. تفاوت مستوى تأييد عينة الدراسة لفاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة كل على حده، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس قوة التأييد، احتلت "الفقرة 2" وهي "تتصدر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من عدم مخالفات للتعليمات المالية المرتبة" الأولى وبوسط حسابي قدره (2.72) من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 5" التي تنص على "لا تشمل المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان إلى تقييم مدى كفاءة أداء الوحدات الحكومية لدى تنفيذ البرامج المحددة لها في الموازنة" ووسطها الحسابي (2.67). أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 4" التي تنص على "لا تشمل المراجعة

الخارجية التي يقوم بها الديوان التحقق من سلامة السياسات الإدارية الحكومية المتبعة في تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة العامة" وبوسط حسابي قدره (2.45) ، ويعلل الباحث هذا التفاوت في مستوى التأييد بسبب الحرص على عدم شمول المراجعة الخارجي التي يقوم بها ديوان المحاسبة تقييم كفاءة أداء الوحدات الحكومية لدى تنفيذ البرامج المحددة لها في الموازنة العامة، 4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية في التأييد الذي أبدته الفئات المشمولة في عينة الدراسة تجاه تلك الفقرات، يؤشر إلى اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها وحدة واحدة.

والجدول (4 – 6) يلخص نتائج الجداول أعلاه.

جدول (4 - 6)

ملخص نتائج الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة

الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة							الفئات
مستوى التأييد العام	الإجمالي على مستوى العينة كوحده واحدة	فاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية	فاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية	مناسبة النظام المحاسبي	سلامة عرض البنود	دقة إعداد التقديرات	
مرتفع جداً	4.24	4.18	4.28	4.14	4.19	4.39	محاسبوا الموازنات المدققون الداخليون
مرتفع	3.42	2.93	3.53	3.36	3.69	3.59	المراجعون الخارجيون
منخفض	2.59	2.00	2.74	2.63	2.96	2.60	أخرى
منخفض	1.84	1.33	1.93	1.96	2.20	1.79	
متوسط	3.02	2.61	3.12	3.02	3.26	3.09	الإجمالي على مستوى العينة كوحده واحدة
	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	مستوى التأييد العام

وبمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4 – 6) يمكن تلخيص أهم نتائج التحليل

الوصفي لمتغيرات الدراسة بما يلي:

1. على مستوى العينة جميعها كوحدة أيدت العينة وجود خلل متوسط وبوسط حسابي قدره (3.02) في المنهج المتبع حالياً في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وهو المنهج نفسه المطبق في بيت الزكاة الكويتي.

لكن بالنسبة للفئات الأربعة المشمولة في تلك العينة كل على حده تفاوت مستوى التأييد

لوجود مثل هذا الخلل. إذ تترتب هذه الفئات حسب مستوى التأييد تنازلياً على النحو التالي:

- فئة محاسبي الموازنات بوسط حسابي (4.24) وبمستوى تأييد مرتفع جداً.
- فئة المدققين الداخليين بوسط حسابي (3.42) وبمستوى تأييد مرتفع.
- فئة المراجعين الخارجيين بوسط حسابي (2.59) وبمستوى تأييد منخفض.
- فئة أخرى بوسط حسابي (1.84) وبمستوى تأييد منخفض.

ويعلل الباحث هذا التفاوت في مستوى التأييد لوجود هذا الخلل بحكم اختلاف الوظائف

التي تشغلها كل فئة ومن ثم مدى التصاق كل منها بالآلية المتبعة في إعداد الموازنة ومن ثم المشاكل التي تنشأ في مراحل إعدادها بدءاً من التقديرات ومروراً بالعرض ثم التدقيق والمراجعة. إذ أن فئتي محاسبي الموازنات والمدققين الداخليين هما الأكثر قرباً من هذه المشاكل.

2. ومن جانب وعلى مستوى المتغيرات المشمولة بالدراسة أجمعت عينة الدراسة جميعها كوحدة

واحدة على أن الجانب الأكبر من الخلل يقع في الجزء الخاص بسلامة عرض البنود وبوسط

حسابي (3.26) وبمستوى تأييد متوسط. يليه في ذلك الجزء الخاص بفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية وبوسط حسابي (3.12) وبمستوى تأييد متوسط. ثم ما يخص دقة إعداد التقارير وبوسط حسابي (3.09) وبمستوى تأييد متوسط. وبعد ذلك عدم مناسبة النظام المحاسبي بوسط حسابي قدره (3.02) وبمستوى تأييد متوسط، وفي المرتبة الاخيرة عدم فاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية بوسط حسابي (2.61) وبمستوى تأييد متوسط.

لكن لدى أخذ كل من هذه المتغيرات فرادى جاء ترتيبها من حيث مستوى الخلل الموجودة في كل منها على النحو التالي:

1. عدم سلامة عرض البنود والأبواب بوسط حسابي (3.26) وبمستوى تأييد متوسط.
2. عدم فاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية بوسط حسابي (3.12) وبمستوى تأييد متوسط.
3. عدم دقة إعداد التقديرات بوسط حسابي (3.09) وبمستوى تأييد متوسط.
4. عدم مناسبة النظام المحاسبي بوسط حسابي (3.02) وبمستوى تأييد متوسط.
5. عدم فاعلية وكفاءة المراجعة الخارجية لديوان المحاسبة بوسط حسابي (2.61) وبمستوى تأييد متوسط.

ويعلل الباحث النتائج أعلاه في أن إيلاء تلك الفئات الاهتمام الأكبر للخلل الموجود في مرحلتي عرض البنود والأبواب ومن ثم عرضها هما الأكثر مجالاً لوجود مواضع الخلل باعتبارهما المرحلتين الأهم في إعداد الموزانة العامة.

(4-3): اختبار فرضيات الدراسة

سعى الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضيات الدراسة، أي إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة واختباري تحليل التباين الأحادي، واختبار Scheffee لاختبار الفرضية الرابعة وكما يلي:

الفرضية الأولى (H_{01}) ونصها كما يلي:

إن طرق إعداد تقديرات ابواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة دقيقة

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4 - 7). وذلك وفقاً لقاعدة القرار التالية المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا الاختبار، وهي:

ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر أو تساوي قيمتها الجدولية. أو إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05).

نتائج اختبار T لعينة واحدة لوجود تأييد من قبل عينة الدراسة لدقة طرق إعداد تقديرات أبواب

وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة

القرار	مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الاولى HO ₁
رفض	0.000	1.665	7.178	73	0.94	3.09	إن طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة دقيقة

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (7.178) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.665)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO₁) وقبول الفرضية البديلة (Ha₁) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة ليست دقيقة.

الفرضية الثانية (HO₂) ونصها كما يلي:

إن الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبعة حالياً في بيت الزكاة سليمة

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4 – 8).

جدول (4 – 8)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لتأييد عينة الدراسة لسلامة الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة

القرار	مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية HO ₂
رفض	0.000	1.665	9.204	73	0.71	3.26	إن الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (9.204) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.665)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO₂) وقبول الفرضية البديلة (Ha₂) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة ليست سليمة.

الفرضية الثالثة (HO₃) ونصها كما يلي:

إن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسباً

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي (4 – 9).

جدول (4 – 9)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لمناسبة النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة

القرار	مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة HO ₃
رفض	0.000	1.665	6.308	73	0.83	3.02	إن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسباً

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (6.308) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.665)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO₃) وقبول الفرضية البديلة (Ha₃) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة ليس مناسباً.

وبخصوص الفرضية الرابعة (HO₄) ونصها كما يلي:

إن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي (4 – 10).

جدول (4 – 10)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة

القرار	مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الرابعة HO ₄
رفض	0.000	1.665	7.275	73	0.88	3.12	إن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (7.275) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.665)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO₄) وقبول الفرضية البديلة (Ha₄) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة ليست فاعلة وكفؤة.

الفرضية الرئيسة الخامسة (HO₅) ونصها كما يلي:

إن أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة

باستخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي (4 – 11).

جدول (4 – 11)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لفاعلية وكفاءة أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبعة حالياً في بيت الزكاة

القرار	مستوى الدلالة Sig.*	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الخامسة HO ₅
رفض	0.003	1.665	3.121	73	1.15	2.61	إن أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبعة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة

$\alpha \leq 0.05$

تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة والبالغة (3.121) أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.665)، كما أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) والبالغة (0.000) أقل من (0.05) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية (HO₅) وقبول الفرضية البديلة (Ha₅) أي أن عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة ترى أن أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبعة حالياً في بيت الزكاة ليست فاعلة وكفؤة.

الفرضية الرئيسية السادسة (HO₆) ونصها كما يلي:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى تأييد الفئات الأربع المشمولة في عينة الدراسة لوجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس الاختلاف بين وجهات

نظر أفراد عينة الدراسة (محاسبوا الموازونات ؛ المدققون الداخليون ؛ المراجعون الخارجيون ؛

والأخرى) حول نواحي قصور المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق

في إعداد موازنة بيت الزكاة وبمستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$. وكما مبين في جدول (4) –

(12).

جدول (4 – 12)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروقات بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة

حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق

في إعداد موازنة بيت الزكاة

Sig* مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SOS	مصدر التباين S.O.V	الفرضية الرئيسية السادسة HO ₆
--------------------------	--------------------	----------------------------------	-----------------------	--------------------------	-----------------------	---

0.000	99.191	15.577	3	46.730	بين المجموعات	الفروقات في وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة
		0.157	70	10.993	داخل المجموعات	
			73	57.723	المجموع	

 $\alpha \leq 0.05$

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 12) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (99.191). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريية) (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) والتي تنص على:

وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى تأييد الفئات الأربع المشمولة في عينة الدراسة لوجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة.

ولمعرفة مصدر الفروقات حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الفروقات. وكما هو موضح بالجدول (4 – 13) وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين محاسبي الموازنات والمدققون الداخليون بقيمة بلغت (0.81917^*) وذلك لصالح محاسبي الموازنات بمتوسط حسابي بلغ (4.24) بالمقارنة مع

المتوسط الحسابي للمدققون الداخليون البالغ (3.42)؛ كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين محاسبي الموازنات والمراجعون الخارجيون بقيمة بلغت (1.64960*) وذلك لصالح محاسبي الموازنات بمتوسط حسابي بلغ (4.24) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققون الداخليون البالغ (2.59)؛ كما بينت النتائج الظاهرة في الجدول (4 – 13) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين محاسبي الموازنات والفئات الأخرى بقيمة بلغت (2.39163*) وذلك لصالح محاسبي الموازنات بمتوسط حسابي بلغ (4.24) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققون الداخليون البالغ (1.84)؛ وقد بينت النتائج أيضاً وجود فروق دالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين المدققون الداخليون والمراجعون الخارجيون بقيمة بلغت (0.83043*) وذلك لصالح المدققون الداخليون بمتوسط حسابي بلغ (3.42) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمراجعون الخارجيون البالغ (2.59)؛ وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين المدققون الداخليون والفئات الأخرى بقيمة بلغت (1.57246*) وذلك لصالح المدققين الداخليين بمتوسط حسابي بلغ (3.42) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للفئات الأخرى البالغ (1.84)؛ وأخيراً أظهرت النتائج وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة

الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة بين المراجعون الخارجيون والفئات الأخرى بقيمة بلغت (0.74203*) وذلك لصالح المراجعون الخارجيون بمتوسط حسابي بلغ (2.59) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للفئات الأخرى البالغ (1.84).

جدول (4 – 13)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لوجود نواحي قصور عام

في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت

الزكاة

أخرى	المراجعون الخارجيون	المدققون الداخليون	محاسبوا الموازنات	المتوسط	الفئة
1.84	2.59	3.42	4.24		
*2.39163	*1.64960	*0.81917	—	4.24	محاسبوا الموازنات
*1.57246	*0.83043	—	—	3.42	المدققون الداخليون
*0.74203	—	—	—	2.59	المراجعون الخارجيون

-	-	-	-	1.84	أخرى
---	---	---	---	------	------

* عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5-1): النتائج
(5-2): التوصيات

(5-1): النتائج

خلصت نتائج الاختبارات المستخدمة في دراسة و تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية

بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة إلى وجود نواحي قصور متعددة أهمها ما يلي:

1. طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت وفي بيت الزكاة غير مناسبة

وتخضع من درجة دقة تلك التقديرات.

2. الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة غير مناسبة

ولا توفر خاصية الملاءمة للمعلومات التي تعرضها الموازنة العامة.

3. النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة غير كفؤ وفاعل ولا يساهم في توفير البيانات اللازمة لأغراض تخطيط البرامج وتقييم الجهات.
4. أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة وفي بيت الزكاة غير كفؤة وفعالة في قياس وتقييم كفاءة الأداء.
5. أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة في فحص وتدقيق بنود الموازنة وفي بيت الزكاة غير فاعلة ولا تحقق الأغراض المستهدفة في مجال التحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة الحكومية وتنفيذها.
6. توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى تأييد الفئات الأربع المشمولة في عينة الدراسة حول وجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة.

(5-2): التوصيات

في ضوء النتائج المشار إليها سابقاً يوصي الباحث بإعادة النظر في المنهج المطبق حالياً في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والقائم على نموذج موازنة البنود وتعديله وذلك من خلال تقديم بعض التوصيات تمثل الحلول والمقترحات التي تساعد في حل هذه المشكلات وهي كالتالي:

1. تطوير طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت وفي بيت الزكاة لما لذلك من دور هام في رفع درجة دقة تلك التقديرات.

2. تغيير وتحديث الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة لما له من أهميه قصوى في توفير خاصية الملائمة للمعلومات التي تعرضها الموازنة العامة.
3. تحديث وتطوير النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وفي بيت الزكاة له دور هام في توفير البيانات اللازمة لأغراض تخطيط البرامج وتقييم الجهات.
4. تغيير وتطوير أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة وفي بيت الزكاة لما له من دور هام في جعل تلك الأساليب كفؤة وفعالة في قياس وتقييم كفاءة الأداء.
5. تطوير أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة وفي بيت الزكاة لما له من دور هام في تحقيق الأغراض المستهدفة في مجال التحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة الحكومية وتنفيذها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية
ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. الباشا، عوني راغب، (2005)، "سبل تفعيل دور الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالمدفوعات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. البحر، حصة محمد أحمد، والحميدي، سعود حمد، (2002)، "المحاسبة الحكومية والمنظمات الالربحية". الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

3. البطريق، يونس أحمد، ودرار، حامد عبدالمجيد، وعثمان، سعيد عبدالعزيز، (2000)، "مبادئ المالية العامة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
4. تجارب دولية رائدة في إدارة المال العام <http://chmoo3.net/t16258/>
5. التعريف في بيت الزكاة وأنشطته والمنهج المطبق في إعداد موازنته العامة http://www.zakathouse.org.kw/AxCMSwebLive/ar_about.cms
6. حجر، عبد الملك إسماعيل، (1999)، "النظام المحاسبي في الجمهورية اليمنية- التطبيق ومتطلبات التطوير(مدخل النظم)"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العددان الثالث عشر والرابع عشر، سبتمبر- مارس.
7. خليل، علي، واللوزي، سليمان، (2000)، "المالية العامة"، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
8. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، والجنابي، طاهر موسى، (1999)، "إدارة الموازنات العامة"، عمان: دار زهران للنشر.
9. ذنبيات، محمد جمال، (2003)، "المالية العامة والتشريع المالي"، ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
10. راضي، محمد سامي، وحجازي، وجدي حامد، (2006)، "المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات". الاسكندرية: الدار الجامعية.
11. سعيد، خليل إبراهيم محمد، (2007)، "الموازنات كأدوات تخطيط ورقابة في الجامعات اليمنية- الواقع واتجاهات التطوير"، <http://www.yemen-nic.net>

12. الشاهين، عبدالرحيم عبداللطيف، (1994)، "إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع والطموح". الإدارة العامة المجلد 36، (3) 437 - 483.
13. الصعيدي، إبراهيم أحمد، (2002)، "تطوير كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء"، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب أكتوبر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
14. عبدالله، عبد القادر محمد، (2010)، "الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر"، الدوحة: دار الثقافة.
15. علي، محمد حسين، (1993)، "تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد (2)، <http://knol.google.com>.
16. عليان، عبد الرحمن، (2002)، "موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء: القواعد والتطبيق"، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب أكتوبر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
17. العناني، حمدي أحمد، (1992)، "اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق"، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.
18. عناية، غازي حسين، (2003)، "أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

19. عيسى، خليفي، (2011)، "هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، ط1، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
20. فتح الله، ليلي، والعوام، عاطف محمد، (2002)، "المحاسبة الإدارية"، بدون ناشر، القاهرة.
21. اللوزي، سليمان أحمد، والقطامين، أحمد عطا الله، (1996)، "دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (1979-1989م)"، مجلة جامعة الملك سعود المجلد 8 (1) 83 - 115.
22. المعارك، محمد عبد العزيز، وشفيق، علي، (2003)، "أصول وقواعد الموازنة العامة". الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.
23. ندا، محمد صبري إبراهيم، (2002)، "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتماشى مع موازنة البرامج والأداء"، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، أكتوبر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
24. النقاش، غازي عبدالرزاق، (2001)، "المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية". ط2، عمان: دار وائل للنشر.
25. نوفل، محمود، وذكريا، محمد، (1994)، "المحاسبة الحكومية دراسة نظرية تطبيقية"، بنها: مكتبة عين شمس.
26. الهور، محمد، (1994)، "أساسيات المحاسبة الحكومية"، عمان: دار وائل للنشر.
27. الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد، (2000)، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

28. الوابل، وابل بن علي، (1995)، "مشاكل إعداد وتنفيذ الموازنات في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني.

29. وزارة المالية، (2009)، "مرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 قواعد إعداد الموازنات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي"، الكويت.

30. وزارة المالية، (1999)، "تعميم إعداد تقديرات موازنات المؤسسات ذات الموازنات المستقلة والتعميمات والقواعد الواجب إتباعها"، الكويت.

31. يونس، أحمد، (1998)، "معالجة الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي: دراسة مقارنة"، الإدارة العامة، المجلد 38 (1) ص: 175.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Dennis, Lynda,(2004), "**Determinants of financial condition: study of United States Cities**", <http://proquest.umi.com/pqdweb>.
2. Garrison, R. H &Norren, E. W.,(1997), **Managerial Accounting**" 8thEdition,IRWIN,Chicago.
3. Hai, Guo, (2008), "**Setting discretionary fiscal policy within the limits of budgetary institution: Evidence from American governments**", <http://proquest.umi.com/pqdweb>.
4. Shinn, Paul L, (2006), "**Executive budget success: Evidence from the American States**", <http://proquest.umi.com/pqdweb>.

5. Warren, Ricky, (2009), **“Leading Cultural Change in a School District through a Budget Building Collaboration”**, <http://www.proquest.com/en-US/products/dissertations/individuals.shtml>.

قائمة الملاحق

أولاً: الاستبانة

ثانياً: التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

أولاً: الاستبانة

كلية الأعمال
قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

السادة/ المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماجستير بعنوان "تقييم قواعـد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت دراسة تطبيقية على بيت الزكاة"

ونظراً لما تتمتعون به من دراية فنية وخبرة عملية بحكم موقعكم، يـرجو الباحث منكم التكرم بمساعدته في جمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك من خلال قراءة هذه الاستبانة بتمعن والاجابة على جميع فقراتها بدقة و موضوعية.

ويؤكد الباحث لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

محمد الشمري

أولاً: المعلومات الديموغرافية

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة.

(1) الشهادة الأكاديمية

- | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|---------|
| <input type="checkbox"/> | بكالوريوس | <input type="checkbox"/> | دبلوم |
| <input type="checkbox"/> | دكتوراة | <input type="checkbox"/> | ماجستير |
| | | <input type="checkbox"/> | أخرى |

(2) التخصص الدقيق

- | | | | |
|--------------------------|-------|--------------------------|--------|
| <input type="checkbox"/> | إدارة | <input type="checkbox"/> | محاسبة |
| <input type="checkbox"/> | تمويل | <input type="checkbox"/> | اقتصاد |
| | | <input type="checkbox"/> | أخرى |

(3) الوظيفة الحالية

- | | | | |
|--------------------------|------------|--------------------------|---------------|
| <input type="checkbox"/> | مدقق داخلي | <input type="checkbox"/> | محاسب موازنات |
| <input type="checkbox"/> | أخرى | <input type="checkbox"/> | مدقق خارجي |

(4) سنوات الخبرة

- | | | | |
|--------------------------|-----------------------------|--------------------------|-------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | خمس سنوات وأقل من عشر سنوات | <input type="checkbox"/> | أقل من خمس سنوات |
| <input type="checkbox"/> | أكثر من خمس عشره سنة | <input type="checkbox"/> | عشر سنوات وأقل من خمس عشر سنة |

ثانياً: الخاص بالفرضيات

المقدمة:

يسعى الباحث إلى تسليط الضوء على قواعد إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وتشخيص المشاكل التي تصاحب إعدادها والرقابة على تنفيذها وذلك بالتطبيق على بيت الزكاة بدولة الكويت بهدف الوصول إلى نتائج تخدم جميع الجهات ذات العلاقة بالموازنة العامة سواء داخل بيت الزكاة نفسه أو على مستوى القطاعات الأخرى بدولة الكويت.

السؤال الأول: على صلة بالفرضية الأولى H01 ونصها :

"إن طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة دقيقة" وفيما يلي بعض الإجراءات والقواعد المطبقة حالياً في إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت وكذلك في بيت الزكاة والتي تؤثر على دقة تلك التقديرات, فيرجى التكرم بإبداء مدى موافقتكم عليها وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرة	مدى التأييد			
		موافق جداً	موافق	محايد	معارض جداً
1	الاعتماد الكلي على البيانات الفعلية من الصرف في السنوات المالية السابقة لتقدير الأبواب والبنود تخفض درجة دقتها				
2	اللجوء كثيراً إلى الاجتهاد الشخصي في تقدير الأبواب والبنود يؤدي إلى تخفيض درجة دقتها				
3	المغالاة في طلب الاعتمادات من جانب الوحدات التنفيذية وتشجيع الاسراف في صرف الاعتمادات المصرح بها قبل انتهاء السنة المالية يؤدي الى تخفيض درجة دقة تقديرات الأبواب والبنود				
4	اعتماد مبدأ السماح بصرف جميع الاعتمادات المصرح بها في الموزنه قبل انتهاء السنة المالية يؤدي إلى تخفيض درجة دقة تقديرات الأبواب والبنود				

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الثانية H02 ونصها :

"إن الطرق المتبعة حالياً في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة" وفيما يلي بعض الآثار التي تنعكس بسببها على ملاءمة المعلومات التي تعرضها الموازنة، فيرجى التكرم بإبداء مدى موافقتكم عليها وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرة	مدى التأييد			
		موافق جداً	موافق	محايد	معارض جداً
1	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى ضياع العلاقة السببية بين حجم النفقات العامة وحجم ونوعية الخدمات المؤداة				
2	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى صعوبة تقييم أداء العاملين في الوحدات الحكومية				
3	تؤدي هذه الطرق في العرض إلى صعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحكومية				
4	تشجع هذه الطرق في العرض على نشوء ظاهرة اللامبالاة بتقديم الخدمات				
5	تشجع هذه الطرق في العرض على عدم المواظبة والانتظام في أداء الخدمات العامة من جانب العاملين بالوحدات الحكومية				

السؤال الثالث: على صلة بالفرضية الثالثة H03 ونصها :

"إن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسب" وفيما يلي بعض خواص ذلك النظام والتي تؤثر على مدى ملاءمته لأغراض

إعداد التقارير, فيرجى التكرم بإبداء مدى موافقتكم عليها وذلك بوضع اشارة (X) في الخانة

المناسبة:

ت	الفقرة	مدى التأييد			
		موافق جدا	موافق	محايد	معارض جدا
1	لا يشمل الضوابط اللازمة لتحقيق عنصر الدقة في تقديرات أبواب وبنود الموازنة				
2	لا يوفر البيانات اللازمة للرقابة على تنفيذ الموازنة طبقا للتعليمات الموضوعه لهذا الغرض				
3	لا يوفر البيانات اللازمة لأغراض تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة				
4	لا يوفر البيانات اللازمة لأغراض تقييم أداء الجهات المسؤولة عن تنفيذ البرامج المشمولة في الموازنة				

السؤال الرابع : على صلة بالفرضية الرابعة H04 ونصها :

"إن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حاليا

في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة" وفيما يلي بعض خواص تلك الأساليب والتي تعوق أغراض

المتابعة, فيرجى التكرم بإبداء مدى موافقتكم عليها وذلك بوضع اشارة (X) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرة	مدى التأييد
---	--------	-------------

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا		
					تهدف تلك الأساليب الى التحقق فقط من الحصول على إذن الجهة المختصة بالرقابة قبل الارتباط	1
					تهدف تلك الأساليب إلى التحقق فقط من الحصول على إذن الجهة المختصة بالرقابة قبل الصرف	2
					تهدف تلك الأساليب إلى التحقق فقط من ان الصرف قد تم وفقاً للتعليمات المالية	3
					تهدف تلك الأساليب إلى التحقق فقط من ان الصرف قد تم في حدود الاعتمادات المقررة	4
					لا تشمل تلك الاساليب المعايير اللازمة لتقييم كفاءة الادارة	5

السؤال الخامس : على صلة بالفرضية الخامسة H05 ونصها :

"إن أساليب المراجعة الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفؤة" وفيما يلي أمثلة على الاجراءات المطبقة في تلك المراجعة والتي تؤثر على مصداقية بيانات الموازنة العامة, فيرجى التكرم بإبداء مدى موافقتكم عليها وذلك بوضع اشارة (X) في الخانة المناسبة:

ت	الفقرة	مدى التأييد
---	--------	-------------

معارض جدا	معارض	محايد	موافق	موافق جدا	
					1 تنحصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من سلامة تنفيذ بنود الموازنة
					2 تنحصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من عدم حدوث مخالفات للتعليمات المالية
					3 تنحصر المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان في التحقق فقط من عدم تعرض موجودات الوحدات الحكومية للسرقة والاختلاس دون التحقق من دقة تقييم تلك الموجودات
					4 لا تشمل المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان التحقق من سلامة السياسات الادارية الحكومية المتبعة في تخطيط البرامج المشمولة في الموازنة العامة
					5 لا تشمل المراجعة الخارجية التي يقوم بها الديوان إلى تقييم مدى كفاءة أداء الوحدات الحكومية لدى تنفيذ البرامج المحددة لها في الموازنة

السؤال السادس :

هل لديك أي ملاحظات أو اقتراحات أخرى لتحسين القواعد والأساليب المتبعة حالياً في إعداد

الموازنة الحكومية لدولة الكويت والمطبقة في بيت الزكاة الكويتي, أذكرها من فضلك.

.....-1

.....-2

.....-3

.....-4 الخ

ثانياً: التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة

الفرضية الاولى (H_{01}) ونصها كما يلي:

إن طرق إعداد تقديرات أبواب وبنود الموازنة العامة بدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة دقيقة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum1	74	3.0938	.94364	.10920

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum1	7.178	73	.000	.78378	.5662	1.0014

الفرضية الثانية (H_{O2}) ونصها كما يلي:

إن الطرق المتبعة في عرض بنود الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبقة حالياً في بيت الزكاة سليمة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum2	74	3.2649	.71490	.08311

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum2	9.204	73	.000	.76486	.5992	.9305

الفرضية الثالثة (H_{O3}) ونصها كما يلي:

إن النظام المحاسبي المطبق في الموازنة العامة لدولة الكويت وكما هو مطبق حالياً في بيت الزكاة مناسب

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum3	74	3.0215	.83394	.09694

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum3	6.308	73	.000	.61149	.4183	.8047

وبخصوص الفرضية الرابعة (H_{O4}) ونصها كما يلي:

إن أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفوءة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum4	74	3.1205	.88569	.10180

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum4	7.275	73	.000	.74054	.5377	.9434

الفرضية الرئيسة الخامسة (H_{O5}) ونصها كما يلي:

إن أساليب المراجعة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة بفحص وتدقيق بنود الموازنة العامة والمطبقة حالياً في بيت الزكاة فاعلة وكفوءة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum5	74	2.6162	1.15126	.13335

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum5	3.121	73	.003	.41622	.1504	.6820

الفرضية الرئيسية السادسة (H_{O6}) ونصها كما يلي:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى تأييد الفئات الأربع المشمولة في عينة الدراسة لوجود نواحي قصور عام في المنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت والمطبق في إعداد موازنة بيت الزكاة

ANOVA

SumTo

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	46.730	3	15.577	99.191	.000
Within Groups	10.993	70	.157		
Total	57.723	73			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: SumTo

Scheffe

(I) Job	(J) Job	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
2.00	3.00	.81917*	.12160	.000	.4708	1.1675
	4.00	1.64960*	.13883	.000	1.2519	2.0473
	5.00	2.39163*	.17246	.000	1.8976	2.8857
3.00	2.00	-.81917*	.12160	.000	-1.1675	-.4708
	4.00	.83043*	.16408	.000	.3604	1.3005
	5.00	1.57246*	.19336	.000	1.0185	2.1264
4.00	2.00	-1.64960*	.13883	.000	-2.0473	-1.2519
	3.00	-.83043*	.16408	.000	-1.3005	-.3604
	5.00	.74203*	.20464	.007	.1558	1.3283
5.00	2.00	-2.39163*	.17246	.000	-2.8857	-1.8976
	3.00	-1.57246*	.19336	.000	-2.1264	-1.0185
	4.00	-.74203*	.20464	.007	-1.3283	-.1558

*. The mean difference is significant at the .05 level.